



الجمهورية العربية السورية  
جامعة دمشق  
المعهد العالي للتنمية الإدارية

أثر النفقات الجارية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية  
السورية خلال الفترة (2019-2000)

**The Impact of Current Expenditures On GDP**  
**Case Study of The Syrian Arab Republic (2019-2000)**

دراسة أعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير التأهيل والتخصص في الإدارة العامة

إعداد الطالبة: نور الهدى عبد الله السعدي

إشراف الدكتور: محمد فارس أبوسيف

2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّحْتُ بِكُمَا

الآية رقم 111 سورة طه

قَالَ لَوْلَا سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ لَعَلَّاهُمَا لَعَلَّاهُمَا لَعَلَّاهُمَا

الآية رقم 23 سورة البقرة

وَأَمَّا الْفَالَسِيُّ فَأَنْتَ الْغَالِي

الآية رقم 58 سورة الإسراء

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

## الإهداء

الحمد لله الذي وفقني ونور قلبي بالعلم والمعرفة، فيأرب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وصلى الله على خير الأنام نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أهدي هذا العمل إلى من هم سبب وجودي في هذه الحياة وإلى من دعواتهما ذللت لي مصاعب الحياة إلى سندي وقوتي وجنتي إلى شمسي وقمري "أبي وأمي".

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من قدم لي المساعدة على تجاوز الصعوبات والعثرات أثناء مسيرة الدراسة من تقديم المراجع الإلكترونية ودعم معرفي ومعنوي إلى القلب الحنون والمعطاء أختي "حنان" وزوجها الفاضل المحترم "رضوان" سهل الله طريقه وروض كل صعبه، وإلى أخواني توئم روعي "أحمد وفوزي" أنار الله قلبكما بالإيمان ولسانهما بذكر الرحمن وإلى قرة عيني ونجمتي المضيئة أختي "إيمان" وزوجها وأولادهم، وإلى سندي أخواني العزيزان "محمد" وفايز وزوجته وأولادهم" حفظكم الله ورعاكم.

الباحثة: نور الهدى عبد الله السعدي



## شكر وتقدير

بعد شكر المولى عز وجل المتفضل بجليل النعم وعظيم الجزاء

للنجاح أناسي يتدروا معنا، وللأبداع أناسي يحصدوا.

ربي أوزعني أشكر نعمتك التي أنعمت علي يا أكرم الأكرام هذا المشروع وعلى  
ما مننت علينا من توفيق وسداد وعلى ما مننت علي من صحة وقدرة على  
تخفيف الصعاب وتذليل العقبات.

لا يسعني ألا أذكر أئتم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور  
محمد فارسي أبو سيف الذي تفضل بالإشراف على هذا المشروع  
وذلك لسمو خلقه وعظيم فكره لتوجيهاته وإرشاده الإشراف العظيم في  
إنجازه.

كما أئتم بشكر وأمتناني أيضا إلى من قدم إلي يد المساعدة  
وخصني باهتمامه وشجعتني ووقف بجانب طيلة إعداد هذا المشروع  
وكان لتوجيهاته وإرشاداته أثر عظيم "الدكتور علا التوفل" و"الدكتور  
أحمد صهيوني"

كما أئتم بالشكر لكافة أعضاء لجنة المناقشة على تجشيعهم عند القراءة  
والترقيم.

أجد الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بالعلم والمعرفة وأسدي لي  
النصح والتوجيه وإلى الصرح العلمي الشامخ المتمثل في جميع الأساتذة  
القائمين في المعهد.

أشكر الجميع والله ولي الأمر والتوفيق

## فهرس المحتويات:

| الصفحة | العنوان                                         |
|--------|-------------------------------------------------|
| أ      | الآية القرآنية                                  |
| ب      | الإهداء                                         |
| ت      | الشكر والتقدير                                  |
| خ      | الملخص                                          |
| ث      | قائمة المحتويات                                 |
| ح      | فهرس الجدول                                     |
| ح      | فهرس الأشكال ورسوم التوضيحية                    |
| 1      | الفصل الأول: الإطار العام                       |
| 2      | المقدمة                                         |
| 2      | الدراسات السابقة                                |
| 6      | مشكلة الدراسة                                   |
| 6      | أهمية الدراسة                                   |
| 6      | أهداف الدراسة                                   |
| 6      | فرضيات الدراسة                                  |
| 6      | منهجية الدراسة                                  |
| 6      | حدود الدراسة                                    |
| 6      | ما تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة     |
| 7      | الفصل الثاني: الإطار النظري                     |
| 8      | المبحث الأول: النفقات الجارية                   |
| 8      | أولاً: الإنفاق العام ومفاهيمه الأساسية          |
| 8      | مفهوم الإنفاق العام                             |
| 9      | ثانياً: تقسيمات الإنفاق العام                   |
| 9      | التقسيمات العلمية للنفقات العامة                |
| 11     | ثالثاً: تعريف النفقات الجارية وصورها            |
| 11     | صور النفقات الجارية                             |
| 11     | صور النفقات الجارية تبعا لأبواب الموازنة العامة |
| 11     | 1--الأجور والمدفوعات التقاعدية                  |
| 11     | 2-نفقات الإدارية                                |
| 11     | 3-الإعانات                                      |
| 12     | 4-أقساط الدين العام وفوائده                     |
| 12     | تقسيمات العلمية لنفقات الجارية                  |
| 12     | 1-تصنيف من حيث انتظامها                         |
| 12     | 2-تصنيف على أساس المنفعة                        |
| 13     | 3-تقسيم نفقات جارية تبعا لتأثير الدخل الوطني    |
| 13     | 4-صور النفقات تبعا لشمولييتها                   |
| 13     | التقسيمات العملية للنفقات الجارية               |

|    |                                                              |
|----|--------------------------------------------------------------|
| 13 | 1-التقسيم الوظيفي                                            |
| 14 | 2-التقسيم النوعي                                             |
| 14 | رابعا: نماذج حول العالم لتقسيمات النفقات الجارية             |
| 15 | <b>خامسا: أثر الإنفاق الجاري</b>                             |
| 15 | 1-أثر الإنفاق الجاري على الادخار والاستثمار                  |
| 15 | 2--أثر النفقات الجارية في رفع مقدرة الإنتاجية القومية        |
| 16 | 3-أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي                          |
| 18 | 4-الأثار المباشرة لنفقات الجارية في الاستهلاك القومي         |
| 19 | 5-أثر النفقات الجارية في إعادة توزيع الدخل القومي            |
| 20 | 6- الأثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات الاقتصادية           |
| 21 | <b>المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي</b>                 |
| 21 | <b>أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي</b>                    |
| 21 | أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي                           |
| 21 | ثانيا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي                          |
| 23 | <b>ثالثا: حساب الناتج المحلي الجمالي</b>                     |
| 23 | طريقة الإنفاق                                                |
| 23 | طريقة الدخل                                                  |
| 23 | طريقة الإنتاج                                                |
| 24 | <b>رابعا: محددات مفهوم الناتج المحلي الإجمالي</b>            |
| 24 | الناتج المحلي الإجمالي والمصلحة الاجتماعية                   |
| 25 | الاقتصاد الخفي                                               |
| 25 | نصيب الفرد من الدخل القومي                                   |
| 25 | <b>خامسا: مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حسابه.</b> |
| 27 | <b>الفصل الثالث: الإطار العملي</b>                           |
| 28 | تعريف المتغيرات ومعطيات الدراسة                              |
| 35 | اختبار الفرضية ومناقشة النتائج                               |
| 36 | النتائج                                                      |
| 37 | التوصيات                                                     |
| 38 | المصادر والمراجع                                             |

| قائمة الجداول |                                                                                     |        |
|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| الرقم         | العنوان:                                                                            | الصفحة |
| 1             | تطور الإنفاق العام والنتائج المحلي خلال فترة (2000-2019) بالأسعار الثابتة           | 29     |
| 2             | التوزيع النسبي للنفقات الجارية ونسبة أجمالي نفقات الجارية في الناتج المحلي الإجمالي | 32     |
| 3             | جدول تحليل الانحدار الخطي لبيانات النفقات الجارية والنتائج المحلي الإجمالي          | 35     |
| 4             | جدول اختبار مفهومية الانحدار البسيط                                                 | 35     |

| قائمة الأشكال والرسوم |                                                                      |        |
|-----------------------|----------------------------------------------------------------------|--------|
| الرقم                 | العنوان:                                                             | الصفحة |
| 1                     | تطور النفقات الجارية بالأسعار الثابتة                                | 30     |
| 2                     | تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري في الفترة (2000_2019) | 31     |
| 3                     | معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي                                      | 31     |
| 4                     | معدل التوزيع النسبي للنفقات الجارية                                  | 33     |
| 5                     | نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي                      | 34     |

## المخلص

يعتبر الإنفاق الجاري أحد عوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي. فهو أداة من الأدوات الرئيسية للحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يؤدي التوسع فيها الى التأثير على الاقتصاد الكلي والجزئي وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت اجتماعية أو مالية أو سياسية كما يتمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد المصادر الأساسية للدخل القومي. لذا سعت الدراسة إلى بيان أثر النفقات الجارية في الجمهورية العربية السورية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019). واعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات العملية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وعلى التقارير المالية المنشورة من قبل مصرف سورية المركزي. تم التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما بينت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها. توفير مقومات الأمن والأمان لما لها من تأثير على الإنتاج والتركيز على الصناعة المحلية بهدف تشجيع الاستثمار الداخلي وزيادة الرواتب والأجور التي لها أثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

## Abstract:

Current spending is one of the factors affecting economic performance. It is one of the main tools of the government achieving economic and social goals that lead to its expansion or influence on the macro and micro economy and on all in aspects of society, whether social, financial or political. Gross domestic results tend to be one of the main sources of national income. Therefore, the study sought to show the impact of current expenditures in the Syrian Arab Republic on the gross domestic product during the period (2000 - 2019). The study relied on several sources, references practical studies and studies the previous article related to the subject, and on the financial reports published by the Central Bank of Syria. Several results were reached, the most important of which is the existence of a statistically. significant effect of current expenditures on the growth of GDP. The study also revealed a set of recommendations, the most important of which are. Providing the elements of security and safety because of their production impact and focus on the local industry in order to encourage internal investment and increase salaries and wages that have a positive impact on the gross domestic product.



## الفصل الأول: الإطار العام

- المقدمة
- إشكالية البحث
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

**المقدمة:** تؤدي المالية العامة دوراً هاماً في حياة الدولة المعاصرة، فهي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد والظروف السياسية بكل دولة خلال فترة زمنية معينة، من المؤكد أن هناك دوراً للدولة ينطلق من قيامها بتقديم السلع التي يستحيل على نظام السوق تقديمها والقيام بالمشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتقديم خدمات مختلفة كالتعليم والصحة بهدف تحسين مستوى معيشة السكان ومحاولة إنعاش الاقتصاد وتحقيق الرفاهية.

مع تطور ظروف الحياة وكذلك توسع دور الدولة وسلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية يعتبر الإنفاق العام "المالية الدولة" من أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، والإنفاق الجاري جزء من الإنفاق العام فهو من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وكفاءة تخصص الإنفاق الجاري تعكس أثر إيجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة لنمو الاقتصادي الذي يؤدي الى رفع الناتج المحلي.

كما أنه يتأثر الاقتصاد بالظروف السياسية للدولة إذا ما تعرضت الى حالة من عدم الاستقرار والفوضى وعدم الأمن فتضطّر الدولة في هذه الحالة أن تزيد من الإنفاق الجاري في التعويضات وتقديم الإعانات الاجتماعية والصحية والخدمية والذي يعد سبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

## الدراسات السابقة:

### • دراسة (حفصة، د. محمد، 2020) بعنوان: "أثر تطور بنية الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر"

حيث كانت إشكالية الدراسة ما هو آثار تطور بنية الإنفاق العام في الجزائر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد والقريب .

بالاعتماد على التحليل الكمي والاستعانة باختبارات جذر الوحدة، واختبارات المقاطع ومقاربة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة المبطنة (ARDL)، ومنهجية اختبارات الحدود (pesaran al)، وحيث نصت فرضية الباحثين على وجود علاقة توازنه بين تطور الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى وجود اختلاف بين أثر الإنفاق العام للمدى القصير عن أثر الأنفاق على المدى البعيد ، وتقرير مدى تعديل الإنفاق العام الملائم في تأثيره على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبينت النتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن أثر متغير إجمالي تكوين رأسي المال الثابت إلى إجمالي النتائج المحلي ولا تظهره معنوية إحصائية إلا عند الإبطاء الأول والثاني، وانعدام أية آثار آنية كما أن الآثاران منعكسان في الإشارة مما يدعو إلى الشك في وجود أثر في المدى القصير، أما في المدى البعيد فأثره موجب ومعنوي ومرونة تقارب 6.0، وهذا يدل إلى زيادة إجمالي تكون رأس المال الثابت نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ب 10 % وزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 6%.

وأوضحت أن أثر النفقات الاستثمارية لا تظهر عادة إلا في المدى البعيد على عكس أثر النفقات النهائية للاستهلاك العام الإجمالي الناتج المحلي لم يظهر أي أثر معنوي لا في المدى القصير ولا في المدى بعيد.

<sup>1</sup> حفصية، صديقي، د. محمد، بوشة، (2021)، أثر تطور بنية الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، مجلد 8، ال عدد 3.

وتم التوصل الى علاقة تكامل مشترك توضح العلاقة التوازنية بعيدة المدى بين نصيب الفرد وأجمالي الناتج المحلي وبنية الإنفاق العام.

• دراسة (عرفي، شنيني، 2020)<sup>1</sup> بعنوان " أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018)"

عنوان الدراسة: 1980-2018 محاولة التقييم حسب مقاربة Scully تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بين الأنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، والفكرة الرئيسية من هذه الدراسة اختبار إذا كانت هناك علاقة حسب مقاربة Scully بين حجم الدولة عبر الأنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وعدمها، وإيجاد المستوى الأمثل للإنفاق العمومي في الجزائر. كما تناولت فرضية الباحثين وجود علاقة إيجابية لتدخل الدولة عبر الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، وتوصل الباحثين إلى النتائج أن نسبة الإنفاق الحكومي الأمثل حسب المقاربة Scully 17.38 وهي نسبة قريبة متوسط من نسبة الإنفاق العمومي، كما أكدت النتائج على سلبية العلاقة بين القطاع الحكومي والناتج المحلي الإجمالي عكس ما كانت الفرضية عليه أو المتوقع .

• دراسة (عزري، 2020)<sup>2</sup> بعنوان " أثر النفقات العامة على التضخم لحالة الجزائر خلال فترة (1990-2017)"

عنوان الدراسة: 1990\_ 2017 تناولت الدراسة ماهية النفقات العامة وظاهرة تزايد النفقات العامة، وطرق تمويلها ثم معالجة الإطار النظري للتضخم من ناحية و ماهية تفسير التضخم في مختلف المدارس الاقتصادية ثم أسبابه وآثاره بعد ذلك تطرقت الدراسة لتحليل أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة إضافة إلى الآلية التي من خلالها تؤثر النفقات العامة على التضخم، وذلك بالتركيز على مقياس الطلب الكلي المحلي كما استخدام النموذج الإحصائي لتقدير أثر كل من النفقات الاستثمارية والاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم في الجزائر. وتواصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أبرزها علاقة سببية واحدة أحادية الاتجاه بين النفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم. فيما التضخم لا يتسبب في أحداث تغييرات في نفقات الاستثمار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما لا يوجد علاقة سببية بين التضخم ونفقات الجارية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً لا يوجد بين النفقات الاستهلاكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

• دراسة (أبو عيد، 2020)<sup>3</sup> بعنوان " مدى التأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة "

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة من المشاكل الاقتصادية المتمثلة في مدى تأثير النفقات العامة والخارجية التي تعد عامل تأثير باقي على النمو الاقتصادي، وحيث نص الباحث على أن تعمل النفقات العامة والخارجية بالتأثير على النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 0.05. مستخدم منهج

<sup>1</sup> عرفي، مختار، شنيني، عبد الرحمن، (2020)، أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على نمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1980-2018)، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 8، ال عدد 01.

<sup>2</sup> عزري حميد، (2020)، أثر النفقات العامة على التضخم، (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية.

<sup>3</sup> أبو عيد ياسر محمد أحمد، (2020)، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على نمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (2008-2017)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 6، ال عدد 10،

الاستنباطي في صياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة تحليل نتائجها توصل الباحث إلى ضعف تأثير المنح والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، كما أكد الباحث تأثير المساعدات الخارجية على ضعف الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني.

• دراسة (محمد، 2018)<sup>1</sup> بعنوان " أثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية"

حيث تناولت الدراسة أهمية النفقات العامة ومكانتها، وتحديد أثر أجمالي النفقات العامة على الناتج المحلي، وكذلك تحديد أثر كل من النفقات الجارية والاستثمارية على الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدت الباحثة على المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق العام وتأثيره في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالإضافة للاعتماد على المنهج التاريخي في الحصول على البيانات واستخدام اختبار الانحدار وكانت النتائج الدراسة تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الإنفاق بشقيه الاستثماري والجاري. كما أوضحت الباحثة إلى زيادة حجم النفقات الاستثمارية وتحسين نوعية وكفاءة استخدامها في مشاريع البنية التحتية.

• دراسة (قذري، 2016)<sup>2</sup> بعنوان " مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال (1990 - 2014) م"

عنوان الدراسة يهدف البحث إلى تعرف على الحجم الدور الذي يلعبه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي، والعلاقة فيما بينهم في الجزائر وتحديد أنواع النفقات الأكثر دفعا لتنمية اقتصادية. وإمكانية تحديد أولوية الإنفاق العام لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة. تناولت فرضية الباحث إلى وجود علاقة قوية بين الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية واعتمد الباحث على أسلوب التحليل للمقارنة باستخدام السلاسل الزمنية للإنفاق العام وعناصره المختلفة من أجل التعرف على تطور هذا الإنفاق من جهة وتغير الأولويات من جهة أخرى. ظهرت نتائج الباحث التي توصل إليها أن الإنفاق يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي وقوي، وبما أن الأسباب الاجتماعية والإدارية والسياسية لها أثر بالغ الأهمية في زيادة حجم النفقات العامة وكما بينت نتائج تقرير (VECM) أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

• دراسة (د. المزروعى، 2012)<sup>3</sup> بعنوان " أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال (1990 - 2009) "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام وأثره في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومعرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وتم استخدام المنهج التجريبي الذي يتضمن المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق العام

<sup>1</sup> محمد، إيمان عبد السلام، (2018)، أثر النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال (1990-2000)، لنيل إجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام.

<sup>2</sup> قذوري، طارق، (2016)، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية (1990-2014)، طروحه لنيل شهادة دكتوراه، كلية الاقتصاد.

<sup>3</sup> المزروعى، علي سيف، (2012)، أثر تدخل الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية، على دولة الإمارات العربية المتحدة، لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق كلية الاقتصاد.

والناتج المحلي ومكوناته في دولة الإمارات للسنوات عديدة واعتمد الباحث المنهج التحليلي الكمي القائم على الأساليب القياسية في نموذج القياس، وتأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي وفي كل مكون من مكوناته. توصل الباحث أنه كلما زاد الإنفاق العام في دولة فإن الناتج المحلي سيزداد بمقدار 4.15 مليون درهم، وتبين أن هناك تأثير معنوي من قبل الحكومة على كل من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والفرعية وأثر الإنفاق العام على كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

#### دراسات الخاصة بالاقتصادات الأجنبية

• دراسة (Ph.D. Nyasha, Prof M. odhiambo, 2019)

### "The Impact of Public Expenditure on Economic Growth: Areview of International AL Literature"

عنوان الدراسة: أثر الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

هدفت الدراسة حول معرفة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي واكتشف نوع التأثير إذا ما كان إيجابياً أو سلبياً حيث في الأوقات التي يكون معدلات النمو الاقتصادية المحلية والعالمية منخفضة تقتصر الحكومات لزيادة إنفاقها ويرتفع الدين العام ارتفاعاً هائلاً. حيث قام الباحث باستعراض ونقاش مختلف الدراسات السابقة لدول الأجنبية والعربية والنامية حول مختلف صور تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي توصل الباحث لمجموعة من النتائج التالية على رغم من أن الباحثين الاقتصاديين يائسين من إنهاء النقاش إلى أنه يوجد (7) دول لها أثر سلبي، و(21) دولة لها أثر إيجابي، و(8) دول لا يوجد لها أثر. إلا أن الباحث أكد أن المقياس يميل نحو التأثير الإيجابي في الغالب. ومن ناحية الآثار السياسية أن هناك فرصة أكبر في أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى نمو القطاع الحقيقي ولا سيما عندما يكون الإنفاق على الأنشطة مقرر للتمويل والاستثمار العام المحلي.

❖ دراسة (lee,jei,won,2019)

### "Study of Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea"

عنوان الدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لصين وكوريا

هدف الدراسة تحليل تأثير التصنيف الوظيفي للإنفاق الحكومي (FCOGE) على النمو الاقتصادي لصين وكوريا باستخدام نموذج الانحدار الكمي (QR). حيث فرض الباحث هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بشكل عام. حيث تم دراسة الإنفاق الاستثماري الذي له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي على عكس الإنفاق الاستهلاكي. توصل الباحثين إلى النتائج كلما صغر تدخل الحكومة الكورية فإن مرونة النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي عالية، ومن ناحية أخرى في الصين لا يبدو النفقات الحكومية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي وهذا يمثل نمو اقتصادي أقل مرونة على الإنفاق الحكومي. أما وفقاً لنظرية بارو تعمل النفقات الحكومية على تنشيط النمو الاقتصادي حيث إنها تزيد من إسناد كفاءة القطاع الخاص. حيث أكدت كوريا أن

لديها علاقة إيجابية وسلبية بين الإنفاق الحكومي الوظيفي والنمو الاقتصادي على التوالي، أما الصين لديها ارتباط موحد مما يؤدي تأثير زيادة الإنفاق وتؤكد حكومة الصين أن الإنفاق حالياً استهلاكي، ولكن يمكن تحويله إلى استثماري على المدى الطويل.

**إشكالية البحث:** على ضوء مما سبق ذكره تتمحور الدراسة هذه على محاولة استكشاف الآثار التي تتركها تغيرات أو زيادة النفقات الجارية على الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي طبيعة العلاقة بين النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي؟  
**الأهمية الدراسة:**

**الأهمية العلمية:** تتجلى أهمية البحث العلمية فيما ستضيفه إلى الحقل المعرفي حيث يعد الإنفاق الإدارة الأساسية لتدخل الدولة ولاسيما التركيز على الإنفاق الجاري ودوره في تأثيره على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

**الأهمية العملية:** تكمن أهمية الدراسة مع ازدياد اتساع دور تدخل الدولة من أجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي يعيشها الاقتصاد.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1-تحديد طبيعة العلاقة التي تربط النفقات الجارية بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

2-توضيح أنواع النفقات الجارية ودور الدولة في الأنفاق.

**فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية بفرض التأكد من صحتها كما يلي: هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي

**منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي لبيان أثر النفقات الجارية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

**حدود الدراسة:**

**الحدود المكانية:** سيتم تطبيق الدراسة في الجمهورية العربية السورية.

**الحدود الزمنية:** تطبق الدراسة من عام 2000م الى عام 2019م.

**ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

أن هذه الدراسة تناولت الإنفاق الجاري وعلاقته بنمو الناتج المحلي فقط في الدراسة العملية في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد السوري.

## الفصل الثاني: الإطار النظري

### المبحث الأول: النفقات الجارية

- الإنفاق العام ومفاهيمه الأساسية
- تقسيمات الإنفاق العام.
- تعريف النفقات الجارية وصورها
- نماذج حول العالم لتقسيمات النفقات العامة
- آثار الإنفاق الجاري

### المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي
- تعريف الناتج المحلي الإجمالي
- حساب الناتج المحلي الإجمالي
- محددات مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

## المبحث الأول: النفقات الجارية

### أولاً: الإنفاق العام ومفاهيمه الأساسية

#### - مفهوم الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من النقود تنفقها الدولة لغرض تحقيق نفع عام<sup>1</sup>، ويعرف أيضاً بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام<sup>2</sup>، ويعرف كذلك بأن الإنفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها الجهات الحكومية المختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الإنفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وكذلك يعرف على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات العامة بهدف إشباع حاجة عامة<sup>3</sup>.

وعن طريق التعاريف التي وردت فأن:

النفقات العامة تتخذ عادة طابعاً نقدياً تتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من السلع والخدمات وعلى السلع الاستهلاكية التي تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة. إذ أنها تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية أو تقديم مزايا عينية، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأيضاً في تحقيق هذا الأسلوب عن سهولة مراقبته<sup>4</sup>.

كما يعد اشتراط صدور الإنفاق من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الإنفاق العام، إذ يدخل في إطار الإنفاق العام كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة مثل الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة، ويعد من قبيل الإنفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع والأمن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصلة التجارية<sup>5</sup>. ومن أجل أن تكون النفقة عامة يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة، ومن ثم فإن نقدية الإنفاق العام وصفة القوائم بالإنفاق لا تكفي لتحقيق النفقة العامة وإنما يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، وتبرير ذلك أنه ما تستدعيه الضريبة من تحمل عبئها كافة الأفراد ومغارمها على السواء، فإن مغرمها أو فوائدها يجب أن يوجه لمنفعة الأفراد على السواء، أي أن إنفاق حصيلة الضريبة لسداد الحاجة العامة المؤدية إلى تحقيق المنفعة العامة. ومن ثم فإن المؤسسات والإدارات الحكومية لم تنشأ لمنفعة فرد أو طائفة من الأفراد وإنما أنشأت لسد حاجة عامة والأموال العامة هي إحدى الوسائل التي تستخدمها هذه

<sup>1</sup> العبيدي، سعيد علي محمد، (2011)، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، ط 1، العراق، ص 56.

<sup>2</sup> أبو عيد ياسر، (2020)، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، مجلد 04، العدد (01)، ص 25.

<sup>3</sup> عمر، دهمي، وخالد، بلقاسمي، (2019)، قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ب استخدام ARDL خلال فترة (2000-2017)، جامعة تيزي وزو، ص 420.

<sup>4</sup> الوادي، محمود حسين، (2010)، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، ط ٢، عمان، الاردن، ص 106.

<sup>5</sup> عزري، حميد، (2020)، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2017)، أطروحة لنيل الدكتوراه الطور الثالث LMD العلوم الاقتصادية، ص 17-18.

الجهات لبلوغ هذه الغاية وكل ما يخرج من هذا المال يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة أي إلى إشباع حاجة عامة<sup>1</sup>.

## ثانياً: تقسيمات الإنفاق العام.

يتم تقسيم النفقات العامة أو تبويبها في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب عدة أنواع وطرائق تختلف من دولة إلى أخرى حسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية. وقد حرصت أغلب دول العالم على أن تستخدم تقسيمات متعددة ومختلفة تساعد المخطط المالي على رسم السياسة الإنفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كالتأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي<sup>2</sup>. وفيما يأتي أهم تقسيمات الإنفاق العام

### - التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك يصار إلى تقسيمها على وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام وأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة<sup>3</sup>. وأهم هذه التقسيمات ما يأتي:

#### أ- النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية

تنقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك المرافق التقليدية أو التي اقتضاها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالمرتبات والأجور وأثمان المهمات والتجهيزات التي تبتاعها أجهزة الدولة<sup>4</sup>، أما النفقات التحويلية أو الناقلة فيقصد بها تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر ومن أمثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة وغيرها ، والنفقات التحويلية الاقتصادية التي تقدم بشكل منح مالية أو قروض بشروط ميسرة أو سلع وخدمات مجانية أو بأسعار تفضيلية<sup>5</sup>.

#### ب- النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية.

النفقات العامة العادية هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة<sup>6</sup>. أما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة ( بناء السدود والخزانات )

<sup>1</sup> العلي، عادل فليح، (2011)، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، الجزء الأول، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص42.

<sup>2</sup> المعارك، محمد عبد العزيز، شفيق، علي، (2003)، "أصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص76.

<sup>3</sup> العبيدي، سعيد علي محمد، مصدر سابق، ص61.

<sup>4</sup> عبد المهدي، أمجد، عقلة، محمود يوسف، (2011)، "دراسة في المالية العامة"، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، ص84-83.

<sup>5</sup> المها يني، محمد خالد، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013، ص19.

<sup>6</sup> سليمان فرات سياسة الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، ص17.

ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين<sup>1</sup>.

ج- النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية.

يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية، إذن فهي نفقات إدارية، ومثالها الأجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة، أما النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية فهي نفقات لازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب النمو. لذلك فهي تبرر اللجوء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية<sup>2</sup>.

د - النفقات العامة المركزية والنفقات العامة المحلية.

تقسم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية فالنفقات المركزية تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بأكمله، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية ... الخ، أما النفقات المحلية فتكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية، مثل نفقات إيصال الكهرباء، والماء، والهاتف، وغيرها. وتنبع فائدة هذا التقسيم من الناحية الإدارية فهو يساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم، ويسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال الفترات المختلفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>الوادي، محمود حسين عزام، زكريا أحمد، (2010-2011)، "مبادئ المالية العامة"، ط، ادار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧، ص137.

<sup>2</sup> هاجرة دليمي، (2009)، تأثير السياسة الميزانية على التضخم (إشارة لحالة الجزائر خلال 1998-2007)، رسالة ماجستير، تلمسان، ص58.

<sup>3</sup> المهين، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة، (2015)، "المالية العامة"، جامعة دمشق، سوريا، ص 152-153.

### ثالثاً: تعريف النفقات الجارية وصورها

تعتبر النفقات العامة الأداة الرئيسية بيد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتحكم في هذه الأداة يُمكن الدولة من استعمالها بطريقة أمثل، فالنفقات الجارية تعكس جزء من جوانب الأنشطة العامة للدولة وكيفية تمويلها، فتطور مفهوم النفقات العامة يوازي تطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

#### - صور النفقات الاستهلاكية وأشكالها المتعددة:

#### النفقات الجارية تبعا لأبواب الموازنة العامة في سوريا:

##### 1-الأجور والمدفوعات التقاعدية:

يمثل الأجر الرصيد المدفوع من الدولة إلى العمال جزاء العمل، أي ما يقابله ماديا أو غير مادي، فهو تعويض لنشاط العامل والمرتبط بعقد العمل، وتشمل كلمة "أجر" الأجر أو الراتب العادي، الأساسي أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى التي تدفعها الدولة صاحبة العمل للعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقدا أو عينا، لقاء استخدامها له<sup>1</sup>. ويقصد بالمدفوعات التقاعدية المبالغ النقدية الذي تدفعها الدولة إلى الأفراد الذين كانوا يعملون لصالحها بصورة دورية بعد تقاعدهم، ويستفيد العامل لدى الدولة من التقاعد إما لبلوغه السن القانوني للتقاعد، وبطلب منه وبقوة القانون في بعض التشريعات التي تسمح بذلك.

2-النفقات الإدارية: وتتمثل في نفقات إدارة المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وتشتمل على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي ..... الخ. ووفقا لهذا التقسيم تصنف النفقات العامة تبعا للوحدات الإدارية التي تزاوِل النشاط العام، وهي تعرف في سورية بنفقات القطاع العام الإداري<sup>2</sup>

3-الإعانات: وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، تستهدف منها فئة أو فئات معينة من المجتمع، حيث لا تحصل الدولة مقابلها على أي من السلع والخدمات، ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني، بل تؤدي إلى إعادة لتوزيع الدخل الوطني، وتنقسم الإعانات إلى: 1-3 الإعانات الداخلية: وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها ... إلخ، ومن أشكالها<sup>3</sup>:

2-3الإعانات الاقتصادية: وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية الأساسية وذلك لتشجيعها للصناعات الوطنية ودعم موقفها بوجه منافسة الصناعات الأجنبية، أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو لتوطين الصناعات في منطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

3-3الإعانات الاجتماعية: وهي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات والهيئات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية مثل الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل ورعاية دور العجزة

<sup>1</sup> زدون جمال، وصحراوي بن شيحة، (2016)، محددات الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة، 1980-2013مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر، العدد01، المجلد05، ص197.

<sup>2</sup>ناشد، سوزي عدلي، (2003)، لمالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص46.

<sup>3</sup> طاقة، محمد، عزاوي هدى، (2011)، دار المسيرة عمان الأردن، ط2، ص51.

3-4 المنح والإعانات الدولية: وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكال متعددة، كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية في دولة معينة، وتكون المعونة الخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة

4- أقساط الدين العام وفوائده: وهي تلك النفقات الموجهة إلى تسديد القروض العامة وفوائد الدين العام واستهلاكه، فهذه النفقات عبارة عن مبالغ مالية تخرج من الذمة المالية للدولة من أجل خدمة الدين العام واستهلاكه، ويمكن القول إن هذا النوع من النفقات يخص نشاط معين تقوم به الدولة وهو النشاط المالي، فالدولة عندما تكون بحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقاتها تلجأ إلى القروض العامة، فهي ملزمة بتسديد القروض وفوائدها<sup>1</sup>.

#### -التقسيمات العلمية للنفقات الجارية:

يقصد بالتقسيم العلمي للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تهدف من خلالها إلى تحليل الآثار الاقتصادية لها، وهي تمثل أهمية كبيرة في تحديد أهمية النفقة العامة وأثارها والغرض منها، وتستخدم في إعداد موازنات عامة حديثة كالموازنة الصفرية وموازنة التخطيط، ومن أهم التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

#### 1- تصنف النفقات الجارية من حيث انتظامها إلى:

النفقات العامة العادية: وهي تلك التي تنفق بصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين، نفقات صيانة الطرق، فوائد الدين العام، فهي نفقات تتكرر دورياً ولا يشترط فيها التكرار في الحجم ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى تسمية النفقات الجارية<sup>2</sup>.

النفقات الجارية: وهي النفقات الضرورية لتسيير المرافق والمصالح العامة للدولة وقيامها بالأعمال المنطوية بها، وتشمل دفع رواتب عمال القطاع الحكومي، النفقات الجارية الأخرى مثل النفقات على الآلات والمعدات ونفقات استئجار المباني والسيارات، الإعانات، الفوائد على الدين العام، وعادة ما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات العادية خاصة الضرائب، حيث تنتم هذه النفقات بالاستمرارية والاستقرار<sup>3</sup>.

#### 2- التصنيف على أساس المنفعة:

قام كل من "كوهنCohen" "و" "بلنPlehn" "بتصنيف النفقات العامة وفقاً للمنفعة أو الفائدة التي تحققها كل فئة من فئات الإنفاق، حيث قدم "Plehn" التصنيف التالي<sup>2</sup>:

1- النفقات التي تقدم منفعة مشتركة للجميع مثل: الإنفاق على الدفاع، التعليم والصحة العامة... الخ.

2- النفقات التي تقدم منفعة خاصة لفئات معينة ولكنها تعامل على أنها مشتركة مثل: إعانة الفقراء.

<sup>1</sup> دردوري، حسن، (2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص4.

<sup>2</sup> Guide to Economic Indicators, Making Sense of Economic. Ibid. p73.

<sup>3</sup> سليمان، فرات محمد، (2015)، سياسة الإنفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 22-23.

3- النفقات التي تقدم منفعة خاصة لبعض الأشخاص وفي الوقت نفسه تمثل منفعة مشتركة لبقية الأشخاص الآخرين مثل: الإنفاق العام على الطرق، إقامة العدل<sup>1</sup>.

### 3-تقسيم النفقات الجارية تبعا لتأثيرها على الدخل الوطني:

تصنف النفقات الجارية وفقا لهذا المعيار تبعا لتأثير هذه النفقات على القدرة الشرائية للأفراد، حيث تصنف إلى:

3-1 نفقات حقيقية: وهي تلك النفقات التي تؤديها الدولة مقابل حصولها على حجم معين من السلع والخدمات والغرض منها إشباع الحاجات العامة، وتتضمن هذه النفقات الأجور والسلع الاستهلاكية، وتؤدي هذه النفقات إلى زيادة الدخل الوطني مساوية للزيادة في هذه النفقات مضروبة في مضاعف الإنفاق الحكومي<sup>2</sup>.

3-2 نفقات تحويلية: وهي تلك النفقات التي تؤديها الدولة دون أن تحصل مقابلها على السلع والخدمات وتتضمن هذه النفقات الإعانات والمساعدات، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على الدين العام، وتأثير هذا النوع من النفقات على الدخل الوطني يساوي مقدار التغير في النفقات التحويلية مضروبا في مضاعف التحويلات الحكومية.

### 4-صور النفقات الجارية تبعا لشموليتها

تقسم النفقات الاستهلاكية حسب نطاق سريانها إلى:

1-نفقات محلية: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الهيئات المحلية للدولة مثل البلديات والولايات، حيث ترد هذه النفقات في موازنة هذه الهيئات، وتهدف هذه النفقات إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد في منطقة جغرافية معينة، ومثالها تبليط الطرقات وإنشاء الجسور والسدود، والملاحظ أن النفقات المحلية تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لاختلاف مواردها واحتياجات قاطنيها.

### -التقسيمات العملية للنفقات الجارية

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التقسيمات التي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية إدارية، وعليه فإن كل دولة لها تقسيم خاص يتلاءم مع ظروفها، ومن هذه التقسيمات:

### -التقسيم الوظيفي:

وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات الجارية إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، كل منها ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة فإن الأمر يستلزم أولا تحديد الوظائف أو الخدمات التي سوف تقوم بها الدولة.

-خدمات عامة أساسية (أمن، عدالة، دفاع خارجي، نفقات إدارة الجهاز الحكومي).

-خدمات جماعية (مرافق عامة، دفاع مدني، نظافة. ).

-خدمات مستحقة (تعليم، صحة، قضاء..).

<sup>1</sup> حميد، عزري، (2020)، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية) لحالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، ص22.

<sup>2</sup> حميد عزري، مرجع سابق، ص23.

خدمات غير قابلة للتخصيص (نفقات الدين العام، مجلس الأمة، ديوان المحاسبة..)

ومن أهم مزايا التقسيم الوظيفي أنه الأكثر ملائمة للدول التي يتسم هيكلها الإداري التنظيمي بالاستقرار، كما يسمح هذا التقسيم بدراسة وتحليل النفقات على مختلف الوظائف الحكومية خلال عدد من السنوات، وكذلك دراسة تطور الأهمية النسبية للنفقات العامة على مختلف الوظائف خلال نفس السنوات، ومقارنة تلك الأهمية خلال فترة زمنية محددة، كما أن هذا التقسيم يعد خطوة أساسية اتجاه تقييم الأداء الحكومي وتحديد مدى قدرة جهاز الحكومة على تحقيق الأهداف المسطرة<sup>1</sup>.

#### -التقسيم النوعي:

وفقا لهذا المعيار تصنف النفقات الجارية بالموازنة العامة وفقا لطبيعة الأشياء التي تخصص لها النفقة، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة إلى بنود إنفاقية هي :

-نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتبات.

-نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية<sup>2</sup>.

#### رابعا: نماذج حول العالم لتقسيمات النفقات الجارية

مما سبق يمكن تقديم نماذج حول العالم لتسميات النفقات الجارية بتقديم النموذج الفرنسي.

-تسمى النفقات الجارية في الموازنة الفرنسية

النفقات النهائية: هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة حاسمة دون أن تتوقع بأن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية<sup>3</sup>.

من أجل الآثار التي تحدثها هذه النفقات ينبغي أن توضع أسس السياسة الإنفاقية العامة، وبالتالي قواعد الفن المالي الإنفاقي وفقا لهذه الآثار ويطلق على ذلك (النفقات الوظيفية) بحيث تصبح النفقات العامة أداة للقيام بوظيفة محددة ووسيلة لتحقيق هدف معين، والعكس صحيح، وعندئذ تتضح أهمية الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة وجدواها، لأن إهمال هذا النوع من الدراسة سيؤدي إلى فشل الدولة، في تحقيق أهداف المجتمع المتوخاة من الإنفاق العام، وبالتالي عجز المسؤولين عن تدبير شؤون (الاقتصاد العام) عن أداء واجباتهم الأساسية في توجيه هذا الإنفاق في المجال الذي يحقق أكبر منفعة جماعية ممكنة، وتحدد هذه الدراسات بالآثار المباشرة فقط<sup>4</sup>.

-تسمى النفقات الجارية في موازنة دولة الجزائر:

(نفقات التسيير): وتعرف أيضا بالنفقات العامة الجارية، تؤدي إلى رفع المقدرة الإنتاجية بصورة غير مباشرة، حيث إن هذه النفقات تخصص للأبحاث العلمية والخدمات الصحية والتعليمية والإعانات الاقتصادية، والنفقات التقليدية للدولة كالمدافع والعدالة، والبنية التحتية للدولة كالطرق

<sup>1</sup> فتوح، خالد، (2015)، تطور الانفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان 18.

<sup>2</sup> بن عز، محمد، (2014-2015)، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص 24.

<sup>3</sup> حميد عزري، مرجع سابق ص 26.

<sup>4</sup> الجنايبين، طاهر، (2017)، علم المالية العامة والتشريع المالي جامعة بغداد، ص 4.

وغيرها ترفع من القدرة الإنتاجية من خلال ما توفره من استقرار وطمأنينة لدى الأفراد، وكذلك تقلل من نفقة الإنتاج<sup>1</sup>.

## خامساً: آثار الإنفاق الجاري

### 1- أثر الإنفاق الجاري على الادخار والاستثمار:

يوزع دخل المجتمع بين مجالين هما الاستهلاك (وهو يساوي قيمة الدخل مطروحا منه الاستهلاك) والادخار (وهو يمثل الإنفاق أي الدخل مطروحا منه الإنفاق الاستهلاكي) هذا ويتم توجيه المدخرات إلى أوجه الاستثمار المختلفة وهي قسمين أحدهما الاستثمار في رأس المال الثابت وهو يمثل أغلب رأس المال المستثمر، والآخر الاستثمار في المخزون السلعي من المواد الخام والسلع الوسيطة (نصف المصنعة) وسلع الاستهلاك النهائية<sup>2</sup>.

حيث تقوم الدولة بتقديم نفقات على شكل نقدي أو على شكل عيني للأفراد، فالنفقات النقدية كالإعانات النقدية العائلية والمعاشات، قد تزيد من كفاءة الأفراد، ولكن قد لا يظهر آثارها بشكل مباشر على الأفراد نفسها بقدر ما تظهر آثارها على أولادهم في المستقبل، أما النفقات العينية، كخدمات الصحة أو خدمات تعليمية أو إسكان<sup>3</sup>، فإنها تزيد من كفاءة الأفراد ولكن بنسبة تفوق عن النفقات النقدية، فإن التنظيم الجماعي لبعض الخدمات كالتعليم والصحة، يُعد في بعض الأحيان أكثر تحقيقا للكفاءة إلى استتباب الطمأنينة اللازمة لقيام الأفراد بالاستثمار والإنتاج<sup>4</sup>. ويؤثر الإنفاق الجاري على الادخار بشكل مباشر لأن زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي لزيادة الدخل بشكل عام، وبما أن الأفراد عند زيادة الدخل يلجؤون للادخار، لذلك تكون العلاقة طردية بين زيادة الإنفاق الجاري والادخار<sup>5</sup>.

ونلخص من ذلك أن كل ما تنفقه الدولة من إعانات وتوزيع رواتب ونفقات على المرافق العامة والأمن والتعليم والصحة..... الخ، يؤثر في قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وبالتالي يؤثر في الإنتاج القومي.

### 2- أثر النفقات الجارية في رفع المقدرة الإنتاجية القومية:

- النفقات العامة الاستهلاكية: وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة، على سبيل المثال يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة<sup>6</sup>.

تعريف آخر: "النفقات الجارية هي تلك التي يقتضيها سير المصالح العامة واستمرار الدولة، من دفع رواتب الموظفين وشراء تجهيزات ومواد..... الخ، نفقات لا تنطوي على أي تحويل رأسمالي من

1 أ. عمر، دهيمي وخالد بلقاسمي، (2019)، قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ب استخدام ARDL خلال الفترة (2000 - 2017)، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه، ص 421.

2 د. غفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، الجزء الثاني، ص 27.

4 د. كنعان، علي، (2017)، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 226.

5 د. الحريري، محمد خالد، المهايني، خالد محمد، (2014)، وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 10.

6 د. الحريري، محمد خالد، المهايني، خالد محمد، (2014)، وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، كلية الاقتصاد، ص 10.

حيث أن ما تنفقه الدولة من أموال على الاستثمارات العامة كالإنشاءات المصانع وإقامة الخزانات ومحطات توليد الكهرباء تؤدي مباشرة إلى التنمية الإنتاجية. الإنتاج القومي (نفقات استثمارية)، غير أن هناك أنواعاً أخرى من النفقات العامة للدولة تزيد من مقدرة الأفراد على العمل (نفقات جارية)، وتعد بالتالي ذات أثر في تنمية الإنتاج، كنفقات نشر التعليم والشيخوخة والبطالة تؤدي إلى زيادة الناتج القومي لأنها تزيد من كفاءة المواطنين، ومن قدرتهم الجسمية، وتجعلهم يقبلون على عملهم بصدر رحب دون أن يفكروا بالمخاطر التي ستواجههم في المستقبل، فيجب أن لا ننظر إلى هذه النفقات باعتبارها غير داخلة في عداد الاستثمارات المادية، وبالتالي تكون عديمة الجدوى من حيث الإنتاج، ذلك لأن الإنتاج القومي يحتاج إلى رأس مال بشري إلى جانب رأس المال المادي، بل إن رأس المال البشري هو الذي يساعدنا على تنمية رأس المال المادي.<sup>1</sup>

### 3- أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي:

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءاً مهماً من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخلها بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب وأثرها عليه على كمية النفقات ونوعها.<sup>2</sup>

حيث يتألف الطلب الكلي من الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن الاستثمار ومن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، ومن ثم سيشكل الاستثمار الجزء الأكبر من الطلب والادخار والجزء الأصغر سيتحول إلى استثمار، وكلما ازداد الاستثمار أدى ذلك لزيادة الإنتاج والدخل وتحسنت الظروف الاقتصادية.<sup>3</sup>

ويلاحظ الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه سواء التحويلات الاجتماعية (كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان) أو التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخل المحدود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه

السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات، مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخبز والبنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك بسد ما يكون في ميزانياتها من عجز، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية، وخصوصاً بالنسبة إلى بعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> د. مراد، محمد حلمي، (1964)، مالية الدولة جامعة مصر، ص 27.

<sup>2</sup> د. الجنابي طاهر، (2015)، علم المالية العامة والتشريع المالي جامعة بغداد، ص 45.

<sup>3</sup> د. كنعان، علي، (2017)، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 268.

<sup>4</sup> 4 المزروعى علي سيف، (2012)، أثر تدخل الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، ص 622.

تعد الإعانات إحدى أهم الأدوات السياسية المالية نظراً لأنها تدعم جانب العرض في حال كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، وتدعم جانب الطلب في حال رغبت الدولة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود. فالإعانات "هي مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

وهناك إعانات تأخذ شكل تحويلات نقدية صرفه، وإعانات تأخذ شكل سلع وخدمات. 1- الإعانات النقدية: هي تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات المحدودة الدخل: مثل إعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي، ويصعب معرفة أثر هذه الإعانات على حجم الإنتاج بشكل دقيق، ولكن تؤدي هذه الإعانات إلى ارتفاع استهلاك السلع الأساسية، وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع فيزداد إنتاجها ولا تحقق الدولة جراء قيامها بهذه التحويلات النقدية خلق قوة شرائية جديدة لهذه الفئات تساعد على تحسين أوضاعها المعيشية فحسب، خلال وإنما تتجنب بهذه التحويلات الهزات الاجتماعية الناشئة عن زيادة العاطلين عن العمل<sup>2</sup>.

2- الإعانات على شكل سلع أو خدمات: عندما تأخذ الإعانات شكل مساعدات عينية (التحويلات العينية) فإن من أبرز أثارها المباشرة هي تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية وترى أنها تتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستطيع من خلال علاقتها مع السوق والمنتجين بصفتها تمارس دوراً تحكيمياً أن توجه السوق بالاتجاه الذي يحقق النفع العام، مثلاً تدخلها في نطاق الإسكان وتشبيدها للمساكن الاقتصادية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل فإنها تشجع الإنتاج الصناعي المتعلق بمواد البناء وتحد من استغلال الملاك العقاريين للمستأجرين في الوقت نفسه، كما أن شرائها لسلع وخدمات تتعلق بالنواحي الصحية والتعليمية والثقافية من شأنه أن يساهم برفع المستوى الاجتماعي للمواطنين مما يتيح لهم ممارسة نشاطهم بكفاءة أعلى، وبالتالي رفع إنتاجية العمل<sup>3</sup>. بالإضافة على ذلك تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجات بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرضى والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجات بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي تزيد الاستهلاك القومي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د. كنعان علي، (2017)، الاقتصاد المالي منشورات جامعة دمشق، ص 278.

د. الجنابي، طاهر، (2015)، علم المالية العامة والتشريع المالي جامعة بغداد، ص 46.

<sup>3</sup> د. الجنابي، طاهر، (2015)، مرجع سابق، ص 47.

<sup>4</sup> د. الحريري، محمد خالد، المهاني، خالد محمد، (2014)، وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، كلية الاقتصاد، ص 107.

#### 4- الآثار المباشرة للنفقات الجارية في الاستهلاك القومي

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات الجارية أثارها في الاستهلاك من خلال:

##### 1-4 النفقات الجارية التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية:

تشكل النفقات الجارية التي تخصصها طلبا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك القومي، على النحو التالي:

أ- تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية، مثل الخدمات العلمية والطبية والثقافية الصحية والأمن والقضاء والدفاع، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي، وتعتبر هذه النفقات الاستهلاكية جزءا من النفقات العامة، وهي تؤدي إلى خلق خدمات عامة، تسهم في زيادة الإنتاج القومي، بما أن واقعية إنتاج هذه الخدمات تندمج في واقعية استهلاكها، وهو ما أدى إلى التركيز على صفاتها الاستهلاكية واعتبارها ضمن النفقات الاستهلاكية.

ب- كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية، لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين وأفراد القوات المسلحة ويكون الغرض من هذه النفقات توزيع هذه السلع بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة، أو على طلاب المدارس، مثل المواد الطبية والغذائية والملابس، أو يكون الغرض منها زيادة المخازن، في حالة الحروب أو الظروف الاستثنائية وتوزيعها على الأفراد أو فئات معينة بمقابل كلي أو جزئي أو دون مقابل كسلع والمواد التخزينية، وكل ذلك من شأن أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، ويؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي.

##### 2-4 توزيع الدولة للدخل تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك:

تقوم الدولة بتوزيع الدخل النقدي على الأفراد بمقابل أو دون مقابل تخصص هذه الدخل جزئيا أو كليا للاستهلاك وذلك حسب التفصيل التالي:

أ- تتعدد وتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها : فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب وأجور تمنحها الدولة للعاملين والموظفين، أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها، أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها، ومن الواضح أن الدولة توزيع هذه النفقات مقابل الحصول على الخدمات الشخصية وتشكل هذه النفقات الجزء الأهم أو الوحيد من الموارد الأفراد وتعتبر الدخل نفقات منتجة، لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي حيث يقوم هؤلاء الأفراد، ونظرا لارتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق غالبية هذه الدخل أو جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

ب- بالإضافة إلى ما تقوم الدولة بتوزيع بعض الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والشيخوخة والمرضى والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تزيد من الاستهلاك القومي.

## 5- أثار النفقات الجارية في إعادة توزيع الدخل القومي

أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي: يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يقسم بها بين مختلف فئات وشرائح المجتمع والتي تتحصل على نصيبها منه على شكل أجور وأرباح وفوائد وريع كنتيجة لمساهماتهم في عملية الإنتاج.

يوجد نوعان من التوزيع، الأول يسمى بالتوزيع الشخصي والذي يؤدي إلى تقسيم الدخل إلى فئات مختلفة للمجتمع، ويلاحظ أن هذا التوزيع لا يأخذ بعين الاعتبار طريقة حصول الأفراد على دخلهم، أو مكان تحقيقهم لهذا الدخل أما النوع الثاني فيسمى بالتوزيع الوظيفي الذي يهتم بتحديد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) من الدخل المتحصل عليه من العملية الإنتاجية بدلا من النظر إلى الأفراد كوحدات مستقلة.

لقد أدت الحرية الاقتصادية التي تميز المجتمعات الليبرالية وخضوع الإنتاج والتوزيع لقوى السوق أن اتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وأدت إلى تنامي دور جماعات الضغط مثل النقابات العمالية وغيرها إلى إجبار حكوماتها على التدخل بهدف التخفيف من حدة التفاوت بين مستويات الدخل بين الأفراد، وبالتالي تحقيق درجة مناسبة من إعادة توزيع الدخل من خلال تبني سياسات إنفاقيه وإيجاد نوع من التوازن بين سياسات السوق المفتوح وبين توفير الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة. يجب أن يكون هناك تناسق بين سياسة النفقات العامة وسياسة الإيرادات العامة المنتجين من قبل الحكومة، فإذا كان الهدف من السياسة الأولى تخفيف الضغط على الفئات المحرومة والمحدودة الدخل، فلا يجب أن تكون السياسة الضريبية مثلا في خدمة الفئات مرتفعة الدخل على حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة. تؤثر النفقات الاستهلاكية في توزيع الدخل الوطني على مختلف الأفراد المشاركين فيه على أساس التمييز بين مرحلتين:

5-1 تدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل: يقصد بالتوزيع الأولي للدخل إعطاء الدخل إلى عوامل الإنتاج وذلك حسب درجة مساهمتها في العملية الإنتاجية، والتي قد تأخذ شكل أجور، أو أرباح أو فوائد أو ريع .

ويظهر أثر الدولة في ذلك عندما تقوم بتحديد سقف أو حد أدنى للأجور، ومعدلات الأرباح والفائدة، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على هيكل توزيع الدخل الوطني عبر تدخلها في تحديد الأجور الممنوحة لموظفيها، وتحديد حد أدنى لمعدلات الفائدة في البنوك التجارية، وتحديد أثمان إيجار الأراضي والمباني والعقارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار)، وتحديد الأرباح أو النسبة المسموح بتوزيعها، أما التدخل غير المباشر فيكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار التأثير على عائدات عوامل الإنتاج، ومن ثم في توزيع الدخل.

5-2 تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي): في هذه المرحلة تتدخل الدولة مرة أخرى عبر إجراء تعديلات على دخول عوامل الإنتاج الناجمة عن التوزيع الأولي عندما تلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين دخول الموزعة، وتستخدم الدولة في هذا الشأن عدة أدوات أهمها التوسع في النفقات التحويلية، بصفة مباشرة عن طريق حصول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل على

الخدمات الاجتماعية مجانا، أو بصفة غير مباشرة عبر منحهم إعانات نقدية، وتعتمد الدولة في تمويل هذه النفقات على فرض ضرائب مباشرة، خاصة التصاعدية منها، وهي الضرائب التي تزداد قيمتها مع زيادة دخل المكلف، وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفض، أما إذا تم تمويل النفقات التحويلية عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة فإن الطبقات المحدودة تتحمل العبء الأكبر، وبالتالي فإن عملية إعادة التوزيع ستزيد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية<sup>1</sup>

أما إذا كان تمويل هذه النفقات عن طريق الإيرادات غير العادية كالقروض العامة أو الإصدار النقدي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة للتداول، فإذا كانت هذه الزيادة في النقود لا يقابلها أي زيادة في الكمية المعروضة في الإنتاج يترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار، عادة ما يظل هذا الارتفاع في الأسعار لمدة زمنية معينة قبل أن يشعر به الأفراد، وبالتالي يطالبون زيادة في الأجور تعادل الزيادة في مستويات الأسعار<sup>2</sup>.

## 6- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات الاقتصادية:

كل نفقة يقترب بها نوعان آثار مباشرة على النشاط الاقتصادي تتبلور باستخدام موارد بشرية واقتصادية لإشباع حاجة عامة فتساهم بذلك، بدرجات متفاوتة، في زيادة الناتج القومي، وأثار غير مباشرة على السلع الاستهلاكية، ونظرية المضاعف تستهدف قياس حجم هذا الطلب الإضافي أو بصورة أدق قياس النسبة بين الزيادة الأولية في الإنفاق والزيادة الإجمالية في الدخل<sup>3</sup>.

-أثر المضاعف: إن أي توسع في الإنفاق الحكومي، سوف يؤدي إلى توزيع دخول جديدة، تتمثل في دخول جزءا منها للإنفاق على الاستهلاك، يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، وجزء آخر للدخار، يتوقف على الميل الحدي للدخار ويؤدي هذا الجزء المخصص للاستهلاك إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، ويؤدي إلى توزيع دخول جديدة، توزع بدورها ما بين الاستهلاك والدخار<sup>4</sup>.

فمثلا إذا ازداد الإنفاق بمقدار 1000 وحدة فإن الدخل سيزيد بنفس هذه النسبة إذا افترضنا أن هذا الإنفاق الإضافي أدى إلى زيادة مماثلة في حجم الدخل الموزعة، فإن هذه الزيادة في الدخل سيترتب جزء منها إلى الإنفاق الاستهلاكي لإشباع حاجات أصحابها التي لم يكونوا قادرين على إشباعها، أو قد يتجه جزء منها نحو استثمارات أخرى (الدخار)، ويتم هذا التوزيع وفقا للميل الحدي إلى الاستهلاك، فإذا فرضنا الميل الحدي للاستهلاك 90% فمعنى ذلك أن زيادة الدخل الموزعة بمقدار 1000 سوف تؤدي إلى زيادة بالاستهلاك قدرها 900 وزيادة بالدخار 100، وهذه الزيادة في الاستهلاك تعني زيادة في الإنفاق أي طلباً جديدا يستفيد منه القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية، فلو انعكس هذا الإنفاق الاستهلاكي على الإنتاج فمعنى ذلك أن فئة جديدة من الأفراد قد حصلت على دخل صافي قدره 900 وهم أيضا بدورهم ينفقون 90% في نفقات استهلاكية، معنى ذلك حصول فئة ثالثة على دخل إضافي بمقدار

<sup>1</sup> عزري، حميد، مرجع سابق ص 29-30.

<sup>2</sup> Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics, 5th edition. Ibid. P 416

<sup>3</sup> د. الغالي، كمال، مرجع سابق، ص 193.

<sup>4</sup> د. الحريري، محمد خالد، المهايني، خالد محمد، (2013-2014)، وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، كلية الاقتصاد، ص 110.

800 وحدة تستخدم بدورها، 90% وهكذا في حلقات متتالية يتناقص المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى، وإذا حسبنا هذه الزيادة المتتالية نجد أنها تصل إلى 10 آلاف وحدة<sup>1</sup>.

وواضح مما سبق أن نظرية المضاعف تستند إلى قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فقيمة المضاعف تزداد بزيادة هذا الميل، وتنخفض بانخفاضه، علما أن هذا الميل يختلف من فرد إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى. إضافة إلى ذلك فإن وجود تسرب في دورة الدخل ينقص من قيمة المضاعف، كزيادة المعدلات الضريبية أو زيادة حجم الواردات. كما يتأثر المضاعف بإمكانية وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل كلما كان الجهاز الإنتاجي قادرا على الاستجابة للزيادات المتتالية في الطلب الاستهلاكي، وأنتج المضاعف أثره، وهي الوضعية التي تعرفها الاقتصادات المتقدمة<sup>2</sup>.

## المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

### أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

**- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة**  
يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة البلد على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة<sup>3</sup>. ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو الاقتصادي للبلد ويعرف كما يلي:

### ثانيا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Produce :

عبارة عن القيمة السوقية (Market Value) لكل من السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة<sup>4</sup>.  
ونظرا لأهمية الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نوضح فيما يلي ما يعنيه التعريف بالضبط.

### 1- السلع والخدمات النهائية (Final Goods and Service):

هناك عديد من السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد لا تصنف ضمن السلع النهائية، بل بدلا من ذلك تصنف كسلع وسيطة (Intermediate Good)، والسلع الوسيطة هي السلع التي يتم إنتاجها من قبل شركة ما من أجل استخدامها في عملية إنتاجية أخرى بواسطة شركة أخرى، على سبيل المثال: لنفترض أنه لإنتاج قميص، تدفع شركة ملابس 50 ليرة للأزرار، تستخدم الشركة هذه الأزرار مع

<sup>1</sup> د. الغالي، مرجع سابق، ص 194.

<sup>2</sup> عزري، حميد، مرجع سابق ص 34.

<sup>3</sup> د. صخري، عمر، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة ص 12.

مكونات أخرى من أجل تصنيع القمصان، والتي تباع بسعر 1000 ليرة، حيث أن قيمة قطعة الملابس بما فيها الأزرار هي 1000 ليرة، وليس 1000 ليرة + 50 ليرة، فالسعر النهائي لقطعة الملابس يعكس مكوناتها كافة، فعندما نأخذ عند حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) القيمتين، قيمة الأزرار التي تباع لمصنع الملابس وقيمة الملابس التي تباع إلى المستهلك فإن ذلك سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب (Double counting) ويمكن تجنب مضاعفة الحساب أيضا عن طريق احتساب القيمة المضافة للمنتج فقط بواسطة كل شركة خلال عملية الإنتاج<sup>1</sup>.

## 2- استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية:

### (Exclusion of used Goods and Paper Transactions)

يتعلق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالإنتاج الجديد أو الحالي فقط، فالناتج القديم لا يتم احتسابه من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه تم حسابه سابقا عندما تم إنتاجه، ومن ثم فإن حساب مبيعات السلع المستعملة سوف يؤدي إلى مضاعفة الحساب عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتجاهل كل مبادلات النقود والسلع التي انتقلت من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات تم إنتاجها، كما لا يتم احتساب مبيعات الأسهم والسندات (Stocks And Bonds) لأن هذه المبادلات هي عبارة عن نقل للموجودات، ولكن عندما أدفع أجور سمسار (Broker) لقاء بيعه أسهم لشخص آخر فإن هذه العلاوة (Fees) يتم احتسابها لأن السمسار أدى خدمة من أجل، وهي جزء من الإنتاج الحالي<sup>2</sup>.

## 3- استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجا من قبل عوامل إنتاج محلية:

### Exclusion of Output Produced Abroad By Domestically Owned Factors of Production

حيث يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP إجمالي دخول عوامل الإنتاج الرئيسية والتي هي: الأرض (Land)، والعمل (Labor)، ورأس المال (Capital) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة والتي عادة تكون سنة<sup>3</sup>.

حيث لا يتم احتساب الإنتاج المنتج من قبل المواطنين خارج البلاد، مثلا المواطنين السوريين الذين يعملون في شركة أجنبية، في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأن المنتجات لم يتم إنتاجها داخل البلد، بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلي الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد، أما بالنسبة للأرباح فإن الأرباح التي يتم جنيها في الخارج من قبل الشركات الوطنية لا تحتسب في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، بينما يتم احتساب المنتجات التي يتم إنتاجها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في البلد في الناتج المحلي الإجمالي لأنها أنتجت داخل البلد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د. الحريري، محمد خالد، د. الجزائري، ليلي، (2011-2012)، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 78.

<sup>2</sup> د. الحريري، محمد خالد، د. الجزائري، ليلي، (2011-2012)، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 80.

<sup>3</sup> السلطان مهند عبد الملك، البكر أحمد بن بكر، (2016)، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 8.

<sup>4</sup> د. الحريري، محمد خالد، د. الجزائري، ليلي، (2011-2012)، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 81.

### ثالثاً: حساب الناتج المحلي الإجمالي (Calculating GDP)

إن كل إنتاج يتولد عنه دخلاً يتم إنفاقه على هذا المنتج، وعليه هناك ثلاث طرق لحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في طريقة الإنفاق، وطريقة الدخل وطريقة الإنتاج<sup>1</sup>.

#### 1- طريقة الإنفاق The expenditure Approach

يوجد أربعة أنواع للإنفاق:

نفقات استهلاكية C

نفقات حكومية G

نفقات الاستثمارية I

صافي الصادرات Xn

- وهكذا فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لطريقة الإنفاق يساوي الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة السابقة، وهي: القطاع العائلي، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة وصافي المعاملات الخارجية. نفقات استثمارية

$$GDP = c + I + G + (EX - IM)$$

وإذا أردنا الحصول على إجمالي الناتج المحلي فإنه يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

#### 2- طريقة الدخل Production factors

إن البضائع والخدمات المنتجة كما هو معلوم هي حسيطة للتعاون بين عوامل الإنتاج والعمل، الأرض، رأس المال، والمستحدث (المنظم أو الإدارة)، فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

- العمل ويطلق على عائده اسم الأجور (Wages)

- رأس المال ويطلق على عائده اسم الفائدة (Interest)

- الأرض ويطلق على عائده اسم الربح (Rent)

- المستحدث ويطلق على عائده اسم الربح (Profit)

فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج، أي نقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد، إلى مجموع الربح إلى مجموع الربح، فتصبح العلاقة على النحو التالي<sup>2</sup>

$$GDP = W + R + I + P$$

#### 3- طريقة الإنتاج

1- طريقة المنتج النهائي The Production Approach ذكرنا أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيم السلع النهائية التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وحسب هذه الطريقة فالناتج المحلي هو القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، حيث لا يتم احتساب قيم السلع الأولية

<sup>1</sup> أ.م. محمد خالد الحريري، د. ليلي الجزائر لي، مرجع سابق، ص 84.

<sup>2</sup> د. صخري عمر، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، ص 19.

(كالمواد الخام)، أو قيم السلع الوسيطة (التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى)، وذلك من أجل تجنب مشكلة تضاعف الحساب.

## 2- طريقة القيمة المضافة (Value Added)

هي طريقة حسابية تستخدم في حساب مجموع القيمة المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة. وبذلك يمكن تعريف القيمة المضافة: الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الوسيطة التي حصلت عليها الوحدة واستخدامها في عمليات الإنتاج خلال فترة سنة<sup>1</sup>.

### القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج – مستلزمات الإنتاج

#### رابعاً: محددات مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

#### Limitations of The GDP Concept

عموما تعد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي هي أمر جيد، أن زيادة الناتج الإجمالي أو عدم نقصانه يعد أحد الأهداف الأساسية للسياسة الحكومية على مستوى الاقتصاد الكلي، وبسبب بعض المشكلات الخطيرة التي تنتج عندما نحاول استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس الرفاهية، فإننا نشير الآن إلى بعض محددات مفهوم الناتج المحلي الإجمالي كمقياس الرفاهية.

#### 1- الناتج المحلي الإجمالي والمصلحة الاجتماعية GDP and Social Welfare

أغلب النشاطات غير التجارية والمحلية، كالعمل المنزلي والعناية بالأطفال، لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها إنتاج حقيقي، ورغم ذلك لو قمت بإرسال الأطفال للحضانات أو استخدمت أحد لتنظيف المنزل فأن الناتج المحلي الإجمالي يزداد. حيث إن أجور العاملين في الحضانة أو عمال التنظيف تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بينما الوقت الذي اقضيه في القيام بهذه الأعمال بنفسه لا تحتسب. أن تغير صغير في الإجراءات المؤسسية رغم عدم زيادة الإنتاج يمكن أن يظهر كتغير في الناتج المحلي الإجمالي. ينطبق الأمر أيضا على وقت الراحة، فالقطاع العائلي يرغب بالمزيد من وقت الراحة (دون أن يكون ذلك مفروض عليه بسبب قلة الوظائف الاقتصادية)، وزيادة في وقت الراحة هي زيادة في الرفاهية الاجتماعية، بالإضافة إلى أن بعض الزيادة في الرفاهية الاجتماعية يرتبط بنقصان في الناتج المحلي الإجمالي، فمثل زيادة وقت الراحة خلال فترة تشغيل كامل تؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الإجمالي، بسبب استخدام وقت أقل في عملية الإنتاج.

بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي نادرا ما يعكس خسائر أو أمراضا. أن قواعد محاسبة الناتج المحلي الإجمالي لا تتكيف مع منتجات الملوثة للبيئة، فكلما كان الناتج أكبر كان الناتج المحلي الإجمالي أكبر بغض النظر عن حجم التلوث الناتج عن تلك العمليات كما أن الناتج المحلي الإجمالي ليس له علاقة بتوزيع الإنتاج بين الأفراد في المجتمع فهو مثل لا يفرق بين الحالة التي يذهب فيها معظم الإنتاج الفئة صغيرة من الناس والحالة التي يكون فيها الإنتاج مقسم بالتساوي بين كل الأفراد. لا يمكننا استخدام الناتج المحلي الإجمالي لقياس أثر السياسات إعادة التوزيع (والتي تأخذ الدخل من بعض الأفراد وتعطي دخل لبعض آخر). فمثل هذا السياسات لا تملك أثر

<sup>1</sup> د. كنعان، علي، (2015)، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 45.

مباشر على الناتج المحلي الإجمالي. أن الناتج المحلي الإجمالي حيادي أيضا بالنسبة لأنواع البضائع التي ينتجها الاقتصاد، حيث السجائر ومباريات كرة القدم وللمشروبات الغازية والحليب والكتب الاقتصادية كلها تحتسب متشابهة بغض النظر عن اختلاف قيمها بالنسبة للمجتمع. رغم هذه المحددات، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس مفيد جدا للنشاط الاقتصادي ولصحة المجتمع.

## 2- الاقتصاد الخفي The Underground Economy

هناك العديد من المعاملات تغفل عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها من حيث المبدأ يجب أن تحتسب. معظم المعاملات اللاقانونية تغفل إلا إذا تم غسلها وتحويلها إلى أعمال قانونية. والدخل المكتسب غير المبلغ عنه لأغراض ضريبية عادة ما يغفل، رغم إضافة بعض التعديلات على حساب الناتج المحلي الإجمالي لأخذ الدخل غير المبلغ عنها بالحسبان. أن جزء من الاقتصاد الذي يجب أن يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يحتسب يدعى أحيانا اقتصاد خفي.

التهرب الضريبي يعد عادة أهم محفز لأفراد للمشاركة في الاقتصاد الخفي، الدراسة تقدر حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة بما يتراوح 5% و35% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مماثل لحجم الاقتصاد الخفي في معظم دول أوروبا. والتقديرات في إيطاليا تتراوح 10% إلى 35% ونهت في الاقتصاد الخفي بسبب أن الناتج المحلي الإجمالي يعكس فقط جزء من الأنشطة الاقتصادية بدل من قياس ما ينتجه الاقتصاد كامل، ومن ثم فهو مقياس مظلّل. مثل معدلات البطالة فقد تكون أقل مما هي مقاسة بشكل رسمي، إذا كان هناك أفراد يعملون في الاقتصاد الخفي دون أن يبلغوا الحكومة بذلك. كما أن حجم الاقتصاد الخفي يتغير من بلد إلى آخر كما هي طبيعة الحال يمكن أن تكون مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الدول مضلل. مثلا الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا سيكون أكبر بكثير إذا ما تم اعتبار القطاع الخفي جزء من الاقتصاد، بينما الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا لا يتغير كثيرا<sup>1</sup>.

## 3 - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي Gross National Income Per Capita

أن المقارنة بين الدول صعبة لأن هذا المقارنة يجب أن تتم بعملة موحدة، عادة يكون الدولار الأمريكي. تحويل قيمة الدخل القومي الإجمالي لليابان يقتضي التحويل من الين إلى الدولار. وبما أن أسعار الصرف تتغير بشكل درامي خلال فترة قصيرة يكون مثل هذا التحويل صعب حيث قام البنك الدولي بتبني نظام قياس جديد للمقارنات العالمية. أن مفهوم الدخل القومي الإجمالي هو الناتج القومي الإجمالي محولا للدولار باستخدام متوسط معدلات تحويل عملات على مدى عدة سنوات ليتناسب مع معدلات التضخم<sup>2</sup>.

## خامسا: مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي وطريقة حسابه

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى

<sup>1</sup> أ.م. الحريري، محمد خالد، د. الجزائر لي، ليلي، (2011-2012)، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص112.

<sup>2</sup> أ.م. الحريري، محمد خالد، د. الجزائر لي، ليلي، (2011-2012)، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص113.

كاف لمعدل نموها السنوي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف والفقر، إضافة إلى ضمان الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية والبشرية، ولهذا فهي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة تبدو أكثر حرصاً على الحفاظ على مستويات عالية من الاستخدام، فضلاً عن ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها، لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مقبول. ويظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة أو نمو في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن، وتعددت وجهات النظر حول مفهوم النمو الاقتصادي، ولكن كانت معظم الآراء تتفق على أنَّ المؤشر الأقوى الذي يعبر عن النمو الاقتصادي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن هذه الآراء :

Francois Perroux :- يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما (الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية).  
Paul A. Samuelson :- يمثل النمو الاقتصادي توسع الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما. بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج<sup>1</sup>.

ويعتبر مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة التي يمكن استخدامها للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

---

<sup>1</sup> معط الله أمال، (2014-2015)، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، ص10.

## الفصل الثالث: الإطار العملي

-تعريف المتغيرات

-دراسة العملية

-نتائج الدراسة

-توصيات

-خاتمة

## الدراسة العملية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النفقات الجارية والناج المحلي في الاقتصاد السوري، سوف نحاول في هذا المحور تقديم النموذج النظري وتمثيل العلاقة محل الدراسة التطبيقية. سنستخدم في هذا التحليل الكمي معطيات خاصة بالاقتصاد السوري للفترة الممتدة من سنة 2000 حتى سنة 2019.

أولاً: تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

المتغيرات عبارة عن سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019 أي أن حجم العينة المستعملة هي 19 سلسلة وذلك بالنسبة للاقتصاد السوري، أي أن مجتمع الدراسة هي دولة سوريا ككل.

### تعريف المتغيرات:

النفقات الجارية: تمثل في النفقات التي تتكرر سنوياً وبطريقة منتظمة بغرض تسير أعمال الدولة كمرتبات الموظفين لدى الدولة ورواتب المتقاعدين ونفقات الصيانة والإعانات وشراء التجهيزات والنفقات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه ... والالتزامات واجبة الأداء وتتمثل بشكل رئيسي في خدمة أعباء أسناد الدين العام وشهادات الاستثمار ونفقات لا تنطوي على أي تحويل رأسمالي من القطاع العام إلى القطاع الخاص ويرمز لها<sup>1</sup>C.

الناج المحلي الإجمالي: عبارة عن القيمة السوقية Market Value لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة. وكما يعرف أنه بالناج المحلي الحقيقي مقاساً بالأسعار الثابتة ونرمز له بالرمز GDP<sup>2</sup>. وتم جمع البيانات من القوائم المنشورة في مصرف سوريا المركزي عن المكتب الإحصائي<sup>3</sup>.

ب- تمثيل تطور متغيرات الدراسة

توضح البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (1) تطور الإنفاق الجاري والناج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019)

تم استخدام المعادلة التالية لحساب معدل النمو:

(ناج السنة الحالية - ناغ السنة السابقة) / ناغ السنة السابقة

<sup>1</sup>. Guide to Economic Indicators, Making Sense of Economic. Ibid. p73.

<sup>2</sup> Kuznets, Simon. Modern Economic Growth: Finding and Reflections. (2004). The American Economic Review,

<sup>3</sup> <http://cb.gov.sy/ar/stats/single?id=7296f82cb2>

الجدول رقم (1) تطور الإنفاق العام والنتائج المحلي خلال فترة (2000-2019) بالأسعار الثابتة.

| السنة | النفقات الكلية | نفقات الجارية | النتائج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج |
|-------|----------------|---------------|-------------------------|-----------------|
| 2000  | 255817         | 123817        | 904623                  |                 |
| 2001  | 299522         | 138522        | 938939                  | 3.79            |
| 2002  | 331817         | 147871        | 1012726                 | 7.86            |
| 2003  | 390314         | 179314        | 1018709                 | 0.59            |
| 2004  | 407990         | 190990        | 1089029                 | 6.90            |
| 2005  | 393134         | 213134        | 1156713                 | 6.22            |
| 2006  | 422355         | 227355        | 1215083                 | 5.05            |
| 2007  | 511233         | 253233        | 1284034                 | 5.67            |
| 2008  | 505885         | 275885        | 1341516                 | 4.48            |
| 2009  | 603176         | 328176        | 1420827                 | 5.91            |
| 2010  | 668772         | 341772        | 1494595                 | 5.19            |
| 2011  | 734998         | 360146        | 1537191                 | 2.85            |
| 2012  | 473729         | 837746        | 1132310                 | - 26.34         |
| 2013  | 271972         | 1035907       | 834511                  | - 26.30         |
| 2014  | 365462         | 921044        | 748471                  | - 10.31         |
| 2015  | 268614         | 1040517       | 724615                  | - 3.19          |
| 2016  | 225548         | 1233485       | 683816                  | - 5.63          |
| 2017  | 317333         | 1803546       | 678840                  | - 0.73          |
| 2018  | 300040         | 1608325       | 689392                  | 1.55            |
| 2019  | 312262         | 1863363       | 714676                  | 3.67            |

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel واستناد إلى التقارير المنشورة في المصرف المركزي السوري.

الشكل رقم (1) تطور النفقات الجارية في الاقتصاد السوري خلال فترة (2000-2019)

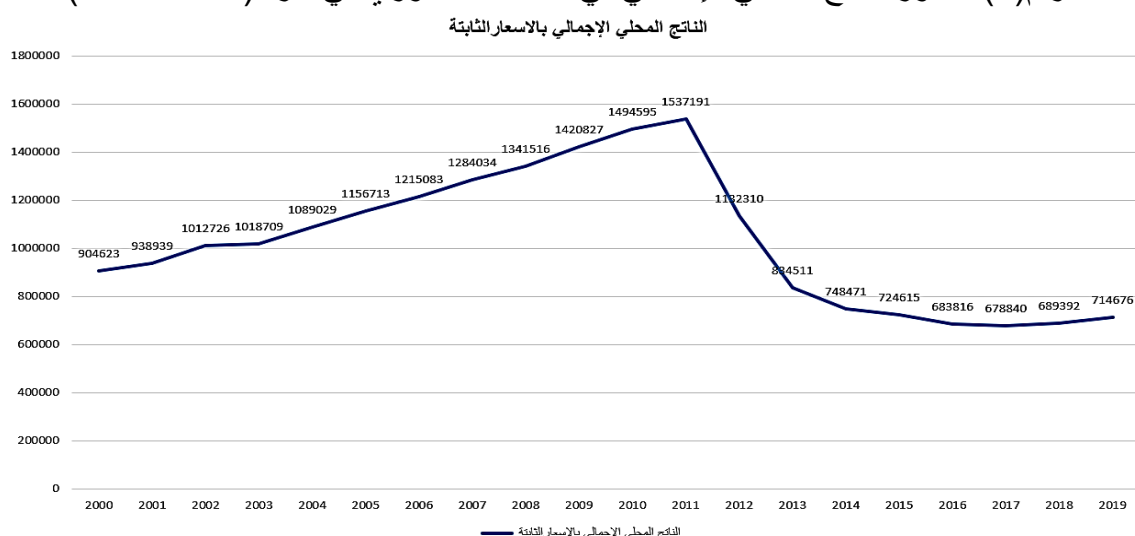


المصدر إعداد الباحثة باستخدام برنامج EXCEL بالإسناد لبيانات الجدول رقم (1)

نلاحظ النفقات الجارية خلال فترة سنوات ما قبل الأزمة (2000-2010) كانت النفقات الجارية في أقل قيمة لها في عام 2000 حيث قدرت، 123817 وبدأت تتزايد حتى وصلت أعلى قيمة لها في 2010 و قدرت 341772.

أما خلال فترة الأزمة التي تتعرض لها البلاد أثرت على الاقتصاد السوري بشكل ملحوظ ولاسيما النفقات الجارية. حيث انخفضت النفقات الجارية في عام 2011 عن عام 2010 بمقدار 123502. ظهرت النفقات الجارية في أدنى قيمة لها عام 2016 و قدرت 159571 وبلغت أعلى قيمة لها في بداية الأزمة في عام 2012 حيث قدرت 327245. تبين خلال تسعة سنوات من الأزمة النفقات الجارية في تقلب واضح بسبب ضغوط التي مرت بها البلاد حيث ظهرت انخفاض من عام 2013 ليصل أدنى قيمة في عام 2016 ثم يعود إلى الارتفاع حيث قدرت أعلى قيمة قدرها 230632 في عام 2017، متوسط بلغ 598224.9 وانحراف معياري 285198.6.

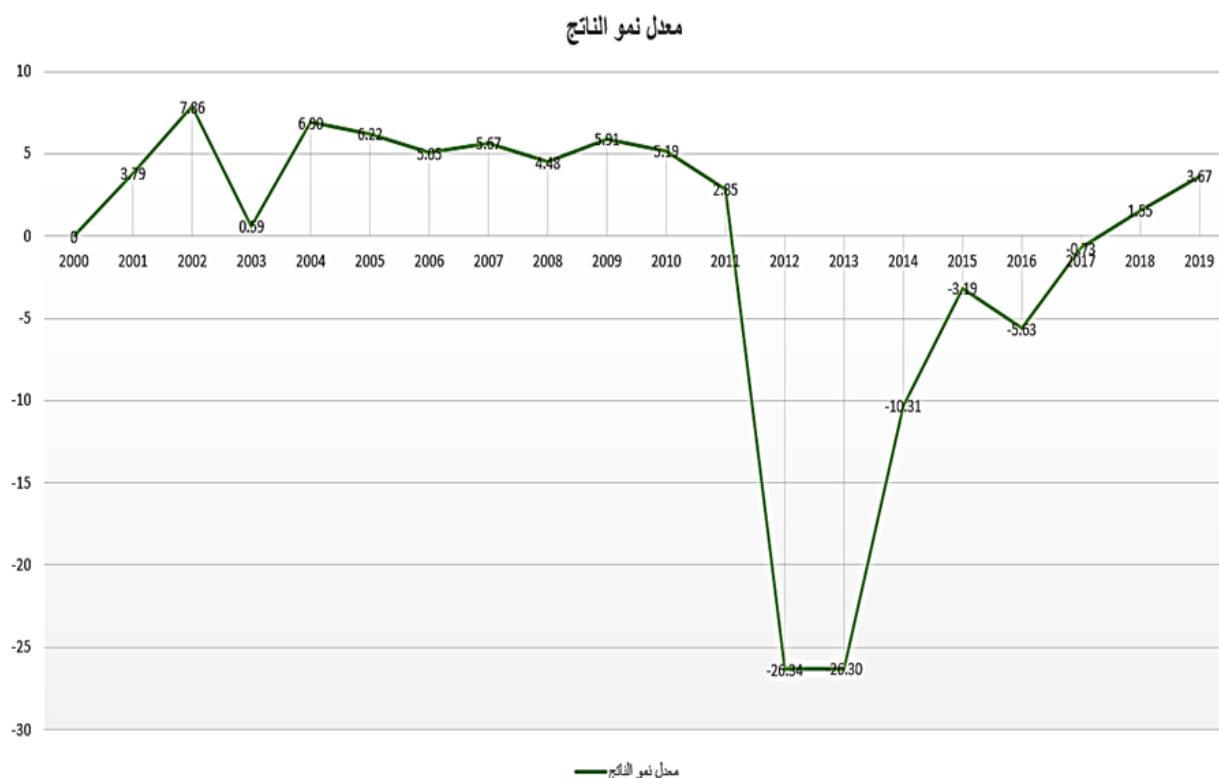
## الشكل رقم(2): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري في فترة (2019-2000)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالإسناد إلى البيانات الجدول رقم (1).

من خلال المنحني –يتبين من القيم أن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة ما قبل الأزمة سجل أدنى قيمة كانت في عام 2000 حيث بلغ 904623 وبدء يزداد تدريجياً وبلغت أعلى قيمة هي 1537191 في عام 2010 ومع بداية الأزمة التي تعرضت له سوريا انخفض الناتج المحلي الإجمالي وكانت أعلى قيمة 1132310 في عام 2011، وتناقص بشكل تدريجي إشارة البيانات الإحصائية أدنى قيمة قدرت 678840 في عام 2019 ونلاحظ انخفاض شديد بمقدار 702680 بين عامين 2010 و2012.

## الشكل رقم (3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2019-2000)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EXCEL واعتماد على البيانات في الجدول (1).

نلاحظ من خلال الشكل البياني زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مرتفع خلال سنة 2002 حيث وصل 7.86 كما نشاهد زيادة النمو بشكل تدريجي خلال سنوات 2004-2010 كما نلاحظ انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل قوي ليصل إلى أدنى قيمة في عام 2012 حيث قدر (-26.34) واستمرار الانخفاض خلال سنوات 2011 إلى 2017 بنسبة سالبة وهذا المؤشر يدل على تأثير انعكاس الأزمة السورية على الاقتصاد السوري

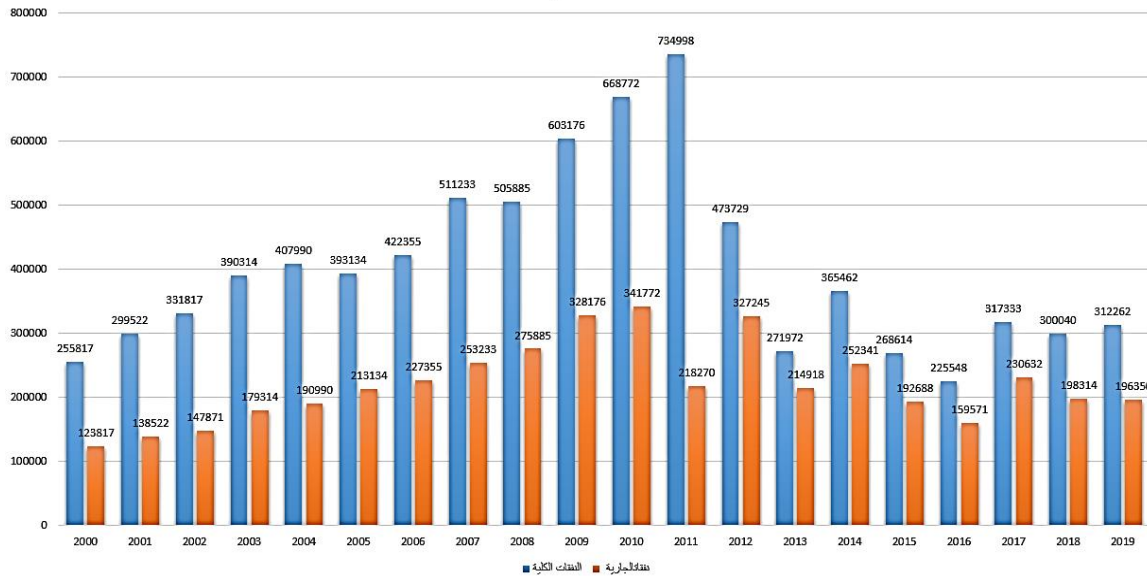
جدول رقم (2) التوزيع النسبي للنفقات الجارية ونسبة إجمالي نفقات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي

| نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي | نسبة النفقات الجارية إلى الكلية | الناتج المحلي الإجمالي | نفقات الجارية | النفقات الكلية | السنة |
|----------------------------------------|---------------------------------|------------------------|---------------|----------------|-------|
| 0.14                                   | 0.48                            | 904623                 | 123817        | 255817         | 2000  |
| 0.15                                   | 0.46                            | 938939                 | 138522        | 299522         | 2001  |
| 0.15                                   | 0.45                            | 1012726                | 147871        | 331817         | 2002  |
| 0.18                                   | 0.46                            | 1018709                | 179314        | 390314         | 2003  |
| 0.18                                   | 0.47                            | 1089029                | 190990        | 407990         | 2004  |
| 0.18                                   | 0.54                            | 1156713                | 213134        | 393134         | 2005  |
| 0.19                                   | 0.54                            | 1215083                | 227355        | 422355         | 2006  |
| 0.20                                   | 0.50                            | 1284034                | 253233        | 511233         | 2007  |
| 0.21                                   | 0.55                            | 1341516                | 275885        | 505885         | 2008  |
| 0.23                                   | 0.54                            | 1420827                | 328176        | 603176         | 2009  |
| 0.23                                   | 0.51                            | 1494595                | 341772        | 668772         | 2010  |
| 0.23                                   | 0.49                            | 1537191                | 360146        | 734998         | 2011  |
| 0.74                                   | 1.77                            | 1132310                | 837746        | 473729         | 2012  |
| 1.24                                   | 3.81                            | 834511                 | 1035907       | 271972         | 2013  |
| 1.23                                   | 2.52                            | 748471                 | 921044        | 365462         | 2014  |
| 1.44                                   | 3.87                            | 724615                 | 1040517       | 268614         | 2015  |
| 1.80                                   | 5.47                            | 683816                 | 1233485       | 225548         | 2016  |
| 2.66                                   | 5.68                            | 678840                 | 1803546       | 317333         | 2017  |
| 2.33                                   | 5.36                            | 689392                 | 1608325       | 300040         | 2018  |
| 2.61                                   | 5.97                            | 714676                 | 1863363       | 312262         | 2019  |

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel وإسناد إلى التقارير المنشورة في مصرف سورية المركزي.

#### الشكل رقم (4): التوزيع النسبي للنفقات الجارية

نسبة النفقات الجارية الى النفقات الاجمالية

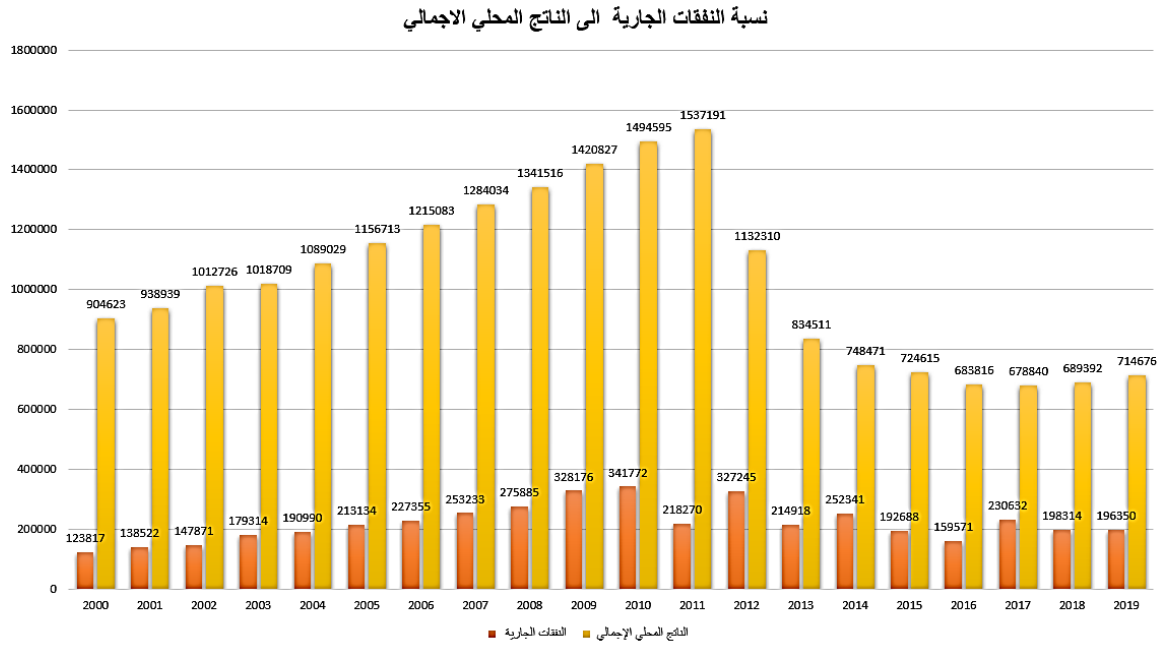


المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel اعتمادا على البيانات الموجودة في الجدول رقم (2).

نلاحظ من الشكل التوزيع النسبي للنفقات العامة من جانب النفقات الجارية حيث تشير البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (2) إلى زيادة النفقات الجارية خلال فترة ما قبل الأزمة بشكل تدريجي، حيث كانت نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة 48% في عام 2000 وبدأت ترتفع حتى وصلت أعلى قيمة لها عام 2008 وقدرت النسبة 55% وبينما انخفضت شيء بسيط بنسبة 4% في عام 2010.

أما أثناء فترة الأزمة التي تعرضت لها سوريا على الصعيد الاقتصادي والسياسي انخفضت نسبة النفقات الجارية إلى النفقات الكلية في عام 2011 بنسبة 19% حيث تبين أن نسبتها وصلت 30%، ثم بدت النفقات الجارية تأخذ الجزء الأكبر من النفقات العامة خلال ثمانية سنوات حيث بلغت أعلى قيمة 79% من إجمالي النفقات في عام 2013 مما أثر على حسب النفقات الاستثمارية حيث توقفت أغلب المشاريع الاستثمارية بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، كما ظهرت بنسبة مقاربة لها في 2017 قدرت 73% وهذه النسب مرتفعة بما قبل الأزمة وهذا يدل على أن الحكومة خصصت الجزء الأكبر من الأموال في تسيير الأمور الإدارية والخدمية في البلاد.

الشكل رقم (5): نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel اعتمادا على البيانات الموجودة في الجدول رقم (2).

#### نسبة النفقات الجارية للناتج المحلي الإجمالي

بلغت حصة النفقات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي خلال ما قبل الأزمة 14% في سنة 2000 و 23% في سنة 2010 هذه النسبة متزايدة بشكل تدريجي مما يدل أن الاقتصاد البلاد يمر في فترة استقرار.

إما أثناء فترة الأزمة كانت نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي تبين أقل قيمة لها 14%، وفي عام 2011 وقدر الانخفاض ب 9%، ثم بدت تزداد مع زيادة النفقات الجارية حيث بلغت أعلى قيمة لها في عام 2014 و 2016 قدرت 34% نلاحظ خلال تسعة سنوات الأزمة تزداد بنسب متفاوتة و مترافقة بزيادة نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يدل المؤشر على وجود علاقة طردية بينهما.

### اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي لبيانات النفقات الجارية والنتائج المحلي الإجمالي وكلاهما بالأسعار الثابتة وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) الانحدار الخطي

| Model | R    | R-squared | Adjusted | stdError |
|-------|------|-----------|----------|----------|
| 1     | 0.76 | 0.62      | 0.58     | 160545.8 |

المصدر إعداد الباحثة بالإسناد إلى نتائج البرنامج الإحصائي spss.

أظهرت نتائج الانحدار الخطي لبيانات الإنفاق الجاري والنتائج المحلي الإجمالي الثابت أن قيمة معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.76 وهي تشير إلى وجود علاقة طردية جيدة بين الإنفاق الجاري والنتائج المحلي الإجمالي.

إما معامل تحديد تفسير التباين الذي بلغت قيمة قدرها 0.58 فإنه يشير إلى أن النموذج يفسر 58% من التباين وبعبارة أخرى أن 58% من التغيرات في النتائج المحلي الإجمالي تعزي للتغيرات في النفقات الجارية، بينما 42% من التغيرات في النتائج المحلي الإجمالي تعزي لعوامل أخرى.

جدول رقم (4) اختبار معنوية الانحدار البسيط

| p-value | testate   | Coefficients | Standare error |          |
|---------|-----------|--------------|----------------|----------|
| 0.0017  | 3.72195   | 598224.9     | 60545.8        | Constant |
| 0.0014  | 3.800455  | 2.601711     | 0.68           | G        |
| 0.0015  | -3.778341 | -313162.5    | 82883.61       | Crisis   |

المصدر إعداد الباحثة بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي Spss

يعتبر الجدول رقم (4) نتائج تحليل انحدار النفقات الجارية على النتائج المحلي حيث قمنا أيضا بإدراج متغير صوري Crisis للتعبير عن الأزمة السورية من (2011 وما بعد) وبالنظر إلى دلالة ثوابت معادلة الانحدار نجد أن قيمة P-value أقل من 5%. وهذا يعكس كل التأثير المعنوي الطردي للإنفاق على النتائج المحلي حيث يظهر أن النتائج يزداد بمقدار (2.6) وأن عند زيادة النفقات الجارية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك يظهر معامل الانحدار لمتغير الأزمة أنه تم انخفاض النتائج بمقدار (-313162.5).

للاستدلال على معنوية هذه القيمة صغيرة ( $P < 0.05$ ) لاختبار الفرضية العدم القائلة باختلاف القيمة عن الصفر. هذا يؤكد قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة جوهريّة بين النفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويتمثل أثر النفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي تكون معادلة الانحدار التي يكون فيها المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل النفقات الجارية

$$GDP = 598224.9 + 2.6G - 31362.5 \text{ Crisis}$$

تشير نتائج اختبار هذه العلاقة من الجدول رقم (4)

حيث  $a = 0.0017 < 0.05 = \text{prob}$  أنه ذو دلالة إحصائية.

والنموذج يتمتع بقدرات تنبؤية في سلوك الناتج المحلي حيث بلغت احتمالية إحصائية  $F$  فيشير  $\text{Prob}(f\text{-statistics}) = 0.000234$ .

### النتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للنفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي وتطبيق الانحدار الخطي على بيانات النفقات الجارية والناتج المحلي الإجمالي كلاهما بالأسعار الثابتة للفترة الممتدة من 2000-2019 ظهر عددا من النتائج وهي:

-يعتبر الإنفاق الحكومي ولاسيما النفقات الجارية من أهم أدوات السياسة المالية التي تنفق في تسير الأمور الداخلية داخل الدولة حيث تبين من خلال زيادة نسبة النفقات الجارية للإنفاق الإجمالي من سنة إلى آخر.

-يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد المصادر الأساسية في نمو الاقتصادي التي تسعى إليها الحكومات وذلك من خلال استخدام إحدى أدواتها النفقات الجارية، مما ينعكس أثرها السريع والإيجابي على الناتج المحلي وعلى التطور الاقتصادي.

-وجود علاقة طردية قوية بين النفقات الجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية، التباين في الإنفاق الجاري كمتغير مستقل يفسر 58% من التغير في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد على وجود أثر دال إحصائيا للإنفاق الجاري في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-بلغت قيمة معامل الانحدار النفقات الجارية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.6)، أي أن زيادة النفقات الجارية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.6) و.ن، حيث تؤكد على وجود أثر إيجابي للنفقات الجارية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-نلاحظ انعكاس تأثير الأزمة التي تعرضت لها البلاد في فترة ممتدة من (2011-2019) على نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة بقيمة (313162.5)

-كما بينت الدراسة زيادة نسبة الإنفاق الجاري بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق منذ بداية الأزمة التي تعرضت لها البلاد.

## التوصيات:

- توفير مقومات الأمن والأمان لأن لهذان المقومان دور كبير في تشجيع على الإنتاج وزيادته مما يؤثر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة النمو الاقتصادي وذلك عن طريق إقامة المشاريع الاستثمارية والتنموية مما يؤثر في زيادة الإنتاج الذي له دور كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تبني سياسة التركيز على زيادة عرض السلع والخدمات المحلية، وذلك بالاعتماد على الصناعة الوطنية من خلال تعدد أنواع الصناعات المحلية وتقليل الاستيراد، بطبيعة الأمر سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار الداخلي والذي يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد وبالتالي رفع مستوى النمو الاقتصادي.
- زيادة النفقات العامة من قبل الدولة لما لها من تأثير على معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي
- استخدام معايير الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة وترشيد استخدام الإنفاق الجاري من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.
- رغم توجيه جزء كبير من الإنفاق الجاري إلا أنها تتطلب دعم المزيد في المجال الاجتماعي خاصة في مجال مكافحة الفقر وتحسين التعليم، وتقديم المزيد من الإعانات واستهداف بها الطبقات الأكثر فقرا.
- تخصيص المزيد من النفقات الجارية لرفع الرواتب والأجور مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد الذي يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي.

## المراجع:

## المراجع العربية:

### الكتب

- 1-د. الجنابي، طاهر، (2015)، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد.
  - 2-د. الحريري، محمد خالد، المهايني، خالد محمد، (2014)، وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
  - 3-صخري، عمر، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة.
  - 4-العبيدي، سعيد علي محمد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، ط 1، لعراق.
  - 5-د. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، الجزء الثاني.
  - 6-العلي، عادل فليح، (2011)، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي"، الجزء الاول، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
  - 7-د. الغالي، كمال، (1964)، مبادئ الاقتصاد المالي، ص16.
  - 8-قدوري، طارق، (2016)، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية
  - 9-د. كنعان، علي، (2017)، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
  - 10-المهايني، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة، (2015)، "المالية العامة"، جامعة دمشق، سوريا.
  - 11-د. الحريري محمد خالد، د. الجزائر لي، ليلي، (2011-2012)، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص112.
  - 12-ناشد، سوزي عدلي، (2003)، المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
  - 13-الوادي، محمود حسين، عزام، زكريا أحمد، (2011)، "مبادئ المالية العامة"، ط1، دار المسيرة، عمان.
- ### المجلات العلمية
- 1-أبو عيد، ياسر، (2020)، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، مجلد06، العدد (01).
  - 2-حفصيه، صديقي، د. محمد، بوشة، (2021)، أثر تطور بنية الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية الإدارية، مجلد8، العدد3.
  - 3-دردوري، حسن، (2013-2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

4-زدون جمال، وصحراوي بن شيحة، 2016، محددات الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة، 1980-2013مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارية المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر، العدد01، المجلد05.

5-عرفي، مختار، شنيني، عبد الرحمن، (2020)، أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على نمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1980-2018)، مجلة التنظيم والعمل، مجلد8، العدد01.

### رسائل وأبحاث

1-بن عزة، محمد، (2015)، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان.

2-سليمان فرات سياسة الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

3-السلمان، مهند عبد الملك، البكر، أحمد بن بكر، (2016)، دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي.

4-عزري، حميد، (2020)، أثر النفقات العامة على التضخم، (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، أطروحة لنيل شهادة دكتورها الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية.

5-أ. عمر، دهيمي وخالد، بلقاسمي، (2019)، قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة (2000-2017)، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه.

6-قدوري، طارق، (2016)، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية (1990-2014)، طروحه لنيل شهادة دكتوراه كلية الاقتصاد.

7-فتوح، خالد، (2015)، تطور الانفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان.

8-محمد، إيمان عبد السلام، (2018)، أثر النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال (1990-2000)، لنيل إجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام.

9-المزروعي علي سيف، (2012)، أثر تدخل الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق كلية الاقتصاد

10-المعارك، محمد عبد العزيز، شفيق، علي، (2003)، "أصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

- 11-معط الله أمال، (2015)، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر.
- 12-ناشد، سوزي عدلي، (2003)، لمالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 13-هاجرة دليمي، (2009)، تأثير السياسة الميزانية على التضخم (إشارة لحالة الجزائر خلال 1998-2007)، رسالة ماجستير جامعة تلمسان.

### المراجع الأجنبية:

- 1-Guid to Economic Indicators, Making Sense of Economic. Ibid. p73.  
Kuznets, Simon. Modern Economic Growth: Finding and Reflections.  
(2004). The American Economic Review,
- 2-Lee, Jong Chan, jei, sang young, won, yi joong, (2019), Study of  
Relationship between Government Expenditures and Economic Growth  
for China and Korea, Department of Economics and Statistics, Korea.  
University, 2511 Sejong-ro, Sejong 30019, Korea.
- 3-Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics, 5th edition. Ibid. P 416
- 4-ph.D. Nyasha, Sheila, Prof M. odhiambo, Nicholas, (2019), The Impact  
of Public Expenditure on Economic Growth: Areview of Internation AL  
Literature, College of Economic & Management Sciences University of  
South Africa. 0003Pretoria, South Africa.

### المراجع الإلكترونية:

موقع مصرف سوريا المركزي

<http://cb.gov.sy/ar/stats/single?id=7296f82cb2>

**Syrian Arab Republic**  
**university of Damascus**  
**Higher Institute for Administrative**  
**Development**



**The Impact of Current Expenditures on GDP**  
**)2019-2000(Case Study of The Syrian Arab Republic**  
**A study prepared to complete the requirements for obtaining**  
**a master's degree qualification and specialization in public**  
**administration**

**Prepared by the student: Noun Al-Huda Abdullah Al-Saadi**

**Supervised by Dr: Mohamed Fares Abu Seif**

**2020-2021**